الاقتصادي

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (1840)السنة السابعة -الثلاثاء (6) تموز 2010

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

المفتش العام في وزارة البلديات لـ (المدى الاقتصادي): التخصيصات الاستثمارية لا توازي مديات الإنجاز .. والمشاريع لا تخلو من حالات الفساد المالي والإداري 6

إندماج الشركات والممارسات التجارية المحظورة في قانون المنافسة ومنع الإحتكار لسنة ٢٠١٠ 10

أزمة الكهرباء تعدت حاجة المستهلك إلى تعطيل الصناعات الصغيرة والمتوسطة

الاقتصادي | العدد (1840) السنة السابعة - الثلاثاء (6) تموز 2010

مصدر زراعي: واسط تحتل المرتبة الاولى في تسويق الحنطة

بغداد / وكالات

أعلنت دائرة الزراعة في محافظة واسط أن كميات محصول الحنطة التي تم تسويقها إلى مراكز الاستلام في المحافظة منذ حزيران الماضي، وحتى الآن بلغت أكثر من ٢٠٠ ألف طن، لافتة بهذا الخصوص إلى أن المحافظة ما زالت تحتل المرتبة الأولى بين المحافظات المسوقة لمحصولي الحنطة والشعير. وقال مدير زراعة واسط فائز جواد الغراوي لـ"السومرية نيوز"، إن "الكميات المسوقة من محصول الحنطة إلى مراكز الاستلام في المحافظة منذ حزيران الماضي وحتى الآن بلغت أكثر من ٢٠٠ إلف طن"، مضيفة أن "عملية التسويق ما زالت مستمرة وبصورة سريعة جدا".

وأضاف الغراوي أن "تلك الكميات تم تسويقها إلى مراكز الاستلام الأربعة التابعة لوزارة التجارة في المحافظة"، مشيرا إلى أن "حصة سايلو الكوت وسايلو الصويرة كانت الحصة الأكبر من بين مراكز الاستلام الأخرى".

وكانت دائرة واسط أعلنت خلال شهر أيار الماضي، أن إنتاج المحافظة من محصولي الحنطة والشعير لهذا العام من المتوقع أن يكون من ٣٠٠ إلى ٣٥٠ ألف طن، أي بزيادة نحو مائة ألف طن عن العام الماضي ٢٠٠٩.

ولفت الغراوي إلى أن "محافظة واسط ما زالت حتى الآن تحتل المرتبة الأولى من بين المحافظات العراقية بالنسبة للكميات المسوقة من محصولي الحنطة والشعير". وكانت محافظة واسط تمكنت في الموسم الماضي من زراعة نحو ٢٥٥ ألف دونم من محصولي الحنطة والشعير وحازت على إحدى المراتب الثلاث الأولى على صعيد المحافظات الأخرى بالنسبة للكميات المسوقة إلى الدولة في حين هناك كميات أخرى لم يتم تسويقها من الفلاحين وتم خزنها لديهم كبذور للموسم الحالي أو لغرض طحنها واستخدامها في الخبز ما يعني أن إنتاج المحافظة كان أكثر من ذلك بكثير.

يذكر أن محافظة واسط تعد من المحافظات المنتجة لمختلف أصناف الحبوب وفي مقدمتها القمح والشعير، اذ بلغت المساحات المزروعة بالمحصولين خلال الموسم الحالي نحو مليون دونم منها أكثر من ٨٥٠ ألف دونم مزروعة بالحنطة.

في غضون ذلك أعلنت الشركة العامة لتجارة الحبوب التابعة الى وزارة التجارة إيقاف التسويق في سايلوات (الرصافة، التاجي، خان بني سعد) التابعة لمدينة بغداد اعتباراً من يوم أمس الاثنين .

وقال مدير عام الشركة المهندس حسن إسماعيل إبراهيم لـ وكالة انباء الاعلام العراقي / واع) أن التسويق في محافظات الوسط والجنوب قد توقف اعتباراً من يوم الخميس الماضي في الاول من تموز الجاري.بعد أن قامت الشركة بتمديد فترة التسويق(مرتين) بسبب الكثافة العالية في التسويق ومن أجل إعطاء الفرصة للفلاحين والمسوقين الذين قاموا بالزراعة خارج الخطة المعدة من قبل وزارة الزراعة.

وأوضح أن الشركة كانت قد بدأت الموسم التسويقي بتأريخ ٢٠١٠/٤/٢٥ وحدد موعد أولي لإيقاف التسويق في ٢٠١٠/٦/١٥ في المحافظات الوسطى والجنوبية ونتيجة لكثافة التسويق في محافظات (واسط، الديوانية، الناصرية، بابل، ميسان) تم تمديد فترة التسويق لغاية ٢٠١٠/٦/٢٤وبعد حصول موافقة وزارة الزراعة على تسويق الحنطة المزروعة خارج الخطة وإعطاء الفرصة للجميع بتسليم محاصيلهم لغاية يوم ٢٠١٠/٧/١.

وأكد إسماعيل إبقاء التسويق في محافظات(ديالى، الانبار، صلاح الدين، كركوك، نينوى) إضافة إلى محافظات(السليمانية، اربيل، دهوك) لحين التأكد من انتهاء وتراجع الكميات المسوقة في المواقع.

هذا وبلغت الكميات المسوقة لغاية ٢٠١٠/٦/٣٠ بحدود (١،٢٩٣،٠٠٠) طن حنطة بأنواعها إلى جانب(٣٦٤،٦٦٥) طن شعير بأنواعه.

وكانت الشركة قد استلمت العام الماضي إجمالي التسويق (١،٢٣٦،٠٠٠) طن حنطة بأنواعها إضافة إلى مائتين وتسعة وثمانين ألف طن شعير.

استثمار بغداد تمنح ٤ إجازات استثمارية بقيمة ٢٥٤ مليون دولار

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

منح مجلس ادارة هيئة استثمار بغداد اربع اجازات استثمارية وبكلفة تخمينية (٢٥٤) مليون دولارلعدد من الشركات لتنفيذ عددمن المشاريع في بغداد .

وقال رئيس الهيئة شاكر الزاملي في تصريحات صحفية ان الاجازات توزعت على قطاعات مختلفة اذ مُنحت شركة (المقدمة الثابتة) للتجارة والمقاولات الاجازة الاولى لانشاء قرية الاعمال لاستقطاب الاستثمارات التجارية والصناعية والخدمية على غرار مراكز العمل داخل الموانئ البحرية والجوية في العديد من الدول لاسيما الامارات (دبي) مبينا أن هذا المشروع الذي سينفذ في بغداد (منطقة السويب) قرب مطار بغداد الدولي وبكلفة تخمينية تصل الى (٢٥٠) مليون دولار يشمل خدمات فندقية ومكاتب تجارية وخدمات مصرفية ومخازن ومنطقة لاسكان الموظفين فضلا عن الخدمات الاخرى ويهدف الى استقطاب رؤوس الاموال الاجنبية وتوطين رؤوس الاموال المحلية وتوفير فرص عمل واكتساب الخبرات .

واضاف الزاملي ان الاجازة الثانية منحت لشركة الغري الاردنية لانشاء مطعم الوجبات السريعة في شارع (ابو نواس) يتكون من طابقين بمساحة كلية ١،٢٥٠ م٢ ومحاط بمساحات خضر تبلغ مساحتها ٦٠٠ م٢ ويحوي المطعم صالات واسعة وجلسات لتقديم الوجبات وسيوفر خدمتي التوصيل المجاني وخدمة الطلبات الفورية وبكلفة تخمينية (١) مليون دولار .. فيما تم منح الاجازة الثالثة لشركة (الحضارة العربية للمقاولات العامة والمحدودة) العراقية بانشاء مجمع تجاري وسياحي ترفيهي متكامل وسيقع المشروع في بغداد في شارع (ابو نواس) أيضاً بمساحة (١٠) دونم ويتضمن انشاء (١١) محلا تجاريا ومطاعم عدد (٢) بمساحة (٤٠٠) م٢ عائمة وباشكال مجسمة وفق احدث التصاميم الهندسية والتراثية ومرسى زوارق بمساحة (٢٠٠) م٢ ومدينة ألعاب بمساحة (١٠٠٠٠) م٢ فضلا عن احتوائها على شاشات سينما ونافورات وصحن دوار وطائر ولعبة المقص وقاعة سيارات التصادم وقطارات للاطفال اضافة الى مجموعة من الألعاب والاحواض السياحية والنافورات و انشاء موقف للسيارات (بارك) بمساحة (٢٥٠٠) م٢ يسع لـ٢٠٠ سيارة وبكلفة تخمينية تصل إلى (٢) مليون دولار . وتابع الزاملي ان الهيئة مُنحت الاجازة الرابعة لمشروع (بناية انتظار المسافرين) في شارع مطار بغداد الدولي على مساحة ١٢ دونما وبفترة انجاز ٦- ٨ اشهر وبكلفة تصل الى (١) مليون دولار وهو من (المشاريع الخدمية – السياحية) ويتضمن التطوير اعادة البناء واضافة الديكورات اللازمة لمبنى المطعم بمساحة داخلية اجمالية (٨٥٨م٢) ويتكون المشروع من الصالة الرئيسية الداخلية بمساحة (٦٤٠م٢) بسعة استيعابية قصوى (٣٢٠ شخصاً) ومطبخ بمساحة (١٣٠م٢) وجناح للحمامات الصحية بمساحة (٣٢م٢) ومصلى بمساحة (٥٦ م٢) بالإضافة الى المساحات الخارجية الخضر والممرات والمماشي وبمساحة (٣٦٠٠م٢) كما يتضمن المشروع معارض تسويقية مخصصة لبيع السلع والانتيكات ذات الطابع التذكاري والتراثي التي ترتبط بتاريخ العراق ومواقف خارجية بمساحة (٦٠٠٠م٢) بسعة استيعابية قصوى (٢٤٠ سيارة).

النجف تفتح باب الاستثمار في قطاع الكهرباء بالطواحين الهوائية

النجف / السومرية نيوز

أكد مجلس محافظة النجف أن وزارة الكهرباء سمحت للمحافظة بفتح باب الاستثمار في مجال الكهرباء، فيما كشف عن قرار لشراء ١٨٠٠ مولدة كهربائية من شركة ستوزعها على أصحاب المولدات الأهلية بالتقسيط للتخفيف من أزمة الكهرباء.

وقال رئيس مجلس محافظة النجف فائد الشمري لـ"السومرية نيوز"، إن "وزارة الكهرباء سمحت لمجلس المحافظة بفتح باب الاستثمار لإقامة مشاريع طاقة، للمساهمة في إنهاء مشكلة نقص الطاقة الكهربائية في المحافظة، ودعم جهود الحكومة المركزية في مجال توفيرها"، مضيفا أن "مجلس المحافظة خاطب العديد من الشركات العالمية لإنشاء محطات توليدية في النجف".

وأضاف الشمري أن "تعليمات وزارة الكهرباء كانت لا تسمح لمجالس المحافظات، بالتعاقد لإنشاء مشاريع طاقة بقدرة أكثر من ٣٠ ميغاواط، شرط أن تدخل الكمية المنتجة في الشبكة الوطنية وتوزع على جميع المحافظات"، معتبرا أن "هذا الشرط كان يحول دون الاستثمار في مجال المشاريع الكهربائية".

من جهته، أكد عضو مجلس المحافظة لؤي الياسري أن "المجلس تلقى من العديد من شركات إنتاج الطاقة المعروفة، عروضا لإقامة مشاريع لإنتاج الكهرباء، وأنه ينتظر وصول ممثلي هذه الشركات خلال الأيام المقبلة".

وأوضح الياسري أن "العروض التي تقدمت بها بعض الشركات تضمنت مقترحات في مجال الطاقة التقليدية والبديلة"، مشيرا إلى أن "إحدى الشركات الأمريكية قدمت مشروعا لإنشاء طواحين هوائية في صحراء النجف لإنتاج الكهرباء، وأن هذا المشروع جيد ويمتلك القدرة على الاستمرار والديمومة بعيدا عن مشاكل الوقود التي تعرقل عمل الكثير من المحطات الموجودة فعلا في العراق ومحافظة النجف".

وبين الياسري أن "مجلس المحافظة قرر شراء ١٨٠٠ مولدة كهربائية من شركة بيركنز الإنكليزية، وبتمويل من مصرف الرافدين"، وأضاف أن "هذه المولدات ستوزع على أصحاب المولدات الأهلية بالتقسيط، لتوفير الطاقة بشكل مباشر إلى المواطنين لحين اكتمال المشاريع الإستراتيجية"، مبينا أن "هذه المولدات ستوفر ما مقداره ٤٥٠ ميغاواط للمواطنين".

وشهدت عدة محافظات عراقية، ومنها البصرة والناصرية والنجف وكربلاء وديالى وبغداد وبابل خلال حزيران الماضي، تظاهرات كبيرة، احتجاجا على تردي الكهرباء بشكل كبير، وتحولت تلك التظاهرات إلى صدامات مع القوات الأمنية ما أدى إلى مقتل شخص وجرح ١٩ آخرين في الأقل توفي احدهم متأثرا بجروحه في محافظتي البصرة وذي قار، ودفعت تلك التظاهرات وزير الكهرباء كريم وحيد إلى الاستقالة عن منصبه، فيما عين وزير النفط حسين الشهرستاني لشغل منصب وزير الكهرباء وكالة.

الشارقة / خاص بالمدى الاقتصادي

تقوم الصناعة النفطية على عدة مسارات متباينة تخدم جميع الأطراف ذات العلاقة على الرغم من تعارض أهدافها ظاهريا، فيما ساهم اتساع وتنوع مكونات قطاع النفط عبر الزمن إلى التقليل من حدة التباينات القائمة وتقريب وجهات النظر بين المنتجين والمستهلكين على اعتباران هذا هو المسار الصحيح لمواجهة العقبات كافة التي تؤثر على الطرفين، فيما عملت الدورات الاقتصادية بجميع مراحلها على الإبقاء على وتيرة النشاط لدى قطاع الطاقة عند الحدود الطبيعية في المتوسط وبغض النظر عن حدة الارتفاع وقوة التراجع وتوقيته ومدته.

تقرير: استقرار أسواق النفط يساهم في تحقيق أهداف المنتجين والمستهلكين

وحدد تقرير للطاقة اصدرته شركة نفط الهلال التطورات اليومية لقطاع النفط بانها تسير ضمن مسارين متوازيين، يركز الأول على اتجاهات وتطورات أسواق النفط لدى الدول الصناعية المستهلكة ومدى حساسية أسعار النفط على استقرار اقتصادياتها تبعا لمراحل التطور الاقتصادي لديها وتبعا للتطورات المباشرة وغير المباشرة التي تشهدها اقتصاديات تلك الدول من حيث سياسات ضبط وترشيد الاستهلاك والاهتمام المتزايد بقضايا امن الإمدادات على المدى الطويل ومتطلبات حماية البيئة، ما تؤثر هذه العوامل مجتمعة على حجم الطلب الحالي والمستقبلي على النفط.

فيما يركز المسار الثاني ليعكس اتجاهات الطلب لدى الدول النامية أو الناشئة والتي تشهد تطورا في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والصناعية والخدمية ما يعزز زيادة حجم الطلب على النفط واستهلاكه في المستقبل.

وأكد التقرير أن ألاسعار مازالت تسير في مسار مقبول لكل من المنتجين والمستهلكين ولم تسجل ارتفاعات أو تراجعات حادة غير متوقعة حتى اللحظة، الأمر الذي سيعمل على زيادة الثقة بأسواق النفط تبعا لاستقرار تحركاتها اليومية، فيما ستساهم مستويات الاستقرار المسجلة مزيدا من التقارب بين أهداف كل من الطرفين وتسهل تحقيقها في المدى المنظور، ذلك أن المنتجين يحرصون على استقرار أسواق النفط بمزيد من الإمدادات والإنتاج والاستثمارات ولكن عند حدود أسعار تلبي تحقيق هوامش استثمار مناسبة، فيما تحرص الأطراف المستهلكة على الحصول على الإمدادات بجميع الأوقات وبأسعار تتناسب والتطورات المالية والاقتصادية ومتطلبات المنافسة والتشريعات والبيئة، وهذا ما يعمل على بقاء أسعار النفط ضمن الحدود المقبولة لدى الأطراف كافة حتى اللحظة بعيدا عن تأثيرات أسعار الصرف وحركة المخزونات التي تعمل على زيادة الطلب على النفط عند انخفاضها بالإضافة إلى تأثيرات تقليص إجمالي الإنتاج نتيجة تقليص إنتاج مصافي تكرير النفط لأسباب متعددة.

ولاحظ التقرير أن تطورات وتأثيرات الأزمة والمسارات التي سجلتها أسواق النفط وأسعارها جعلت المنتجين والمستهلكين على مسافة اقرب لحل التحديات التي يواجهها قطاع النفط والغاز وقطاع الطاقة بشكل عام وجعلت من جدية الحوار والتشاور وضرورة الوصول إلى حلول عملية مجدية تستحوذ على اهتمام متزايد من قبل طرفي المعادلة دون تحميل أي طرف مسؤولية ما يحدث وما سيحدث في المستقبل وهذا من شأنه أن يرفع مستوى الثقة بقدرة أسواق النفط في المساهمة في الاستقرار العالمي إذا ما استمرت الاتجاهات والتطورات القائمة على حالها لفترة طويلة .

وفصل التقرير اهم الاحداث في قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج العربي على الشكل التالي :

ففي الامارات أبرمت شركة أبوظبي لتطوير الغاز المحدودة عقد إرساء جديد مع شركة "هوني ويل" الأميركية ضمن مشروع تطوير حقل شاه البري للغاز لتركيب نظام متكامل للمراقبة. ولم تعلن الشركة عن تفاصيل الاتفاقية وحجمها، كما أبرمت شركة أبوظبي لتطوير الغاز عقد الحزمة الأولى للمشروع مع شركة الجابر لخدمات الطاقة، والذي أرسته في أبريل الماضي، وتبلغ قيمته ١,١ مليار درهم.

من جانب آخر، أبدت الإمارات رغبتها في انضمام رويال داتش شل إلى مشروع شاه للغاز الطبيعي الذي يتكلف عشرة مليارات دولار بعد انسحاب شركة كونوكو فيليبس الأمريكية العملاقة من المشروع. ومن المتوقع أن يكون الاتفاق على شروط الصفقة العقبة الأكبر أمام إقناع شل بالمشاركة في المشروع الذي يهدف لإنتاج الغاز عالي الكبريت في الإمارات العربية المتحدة ثالث أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم. وتوقعت مصادر باحجام شل عن الدخول في المشروع من باب الكبرياء بعدما جرى رفض (عرضها) من قبل.

وفي العراق وافقت الحكومة على صفقة مع رويال داتش شل وميتسوبيشي اليابانية لحبس الغاز الذي يجري الآن حرقه في حقول النفط الجنوبية، يذكر أن الشريكين في الصفقة قررا استثمار ١٢ مليار دولار في المشروع الذي ستملك الحكومة العراقية حصة ٥١ بالمئة فيه ويستهدفان تصدير ٦٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز يوميا، وتتعلق الصفقة بمشروع في منطقة البصرة لحبس الغاز الذي يجري حرقه حاليا في حقول النفط الجنوبية واستخدامه.

من جهة ثانية سيستضيف العراق اجتماعا لمسؤولين تنفيذيين بشركات نفط عالمية في بغداد لمناقشة عقود المصافي الأربع المزمعة والتي سترفع الطاقة الإنتاجية بواقع حوالي ٧٥٠ ألف برميل يوميا، حيث أن هناك شركات عالمية كثيرة أبدت اهتمامها بالمشاركة والتوصل إلى اتفاق مع وزارة النفط، وهذا المؤتمر هو الخطوة الأولى قبل دعوة الشركات لتقديم عروض في مناقصة لإنشاء المصافي، ويسعى العراق لإنشاء مصفاة في الناصرية بجنوب العراق بطاقة إنتاجية تبلغ ٣٠٠ ألف برميل يوميا ومصفاة أخرى في مدينة كركوك الغنية بالنفط في شمال البلاد بطاقة ١٥٠ ألف برميل يوميا. ومن المقرر إنشاء مصفاة ثالثة في ميسان جنوب البلاد بطاقة ١٥٠ ألف برميل يوميا ورابعة في كربلاء بطاقة ١٤٠ ألف برميل يوميا.

وفي السعودية أكملت شركة النفط الفرنسية العملاقة توتال وشركة أرامكو السعودية اتفاقا بشأن تمويل بقيمة ٨,٥ مليارات دولار لمشروع مشترك لإنشاء مصفاة في المملكة العربية السعودية، حيث أن التمويل للمشروع جاء من مصادر مختلفة منها ٤,٠١ مليارات دولار من صندوق الاستثمارات العامة ووكالات ضمان الصادرات وقروض تجارية مختلفة بقيمة ٤,٤٩ مليارات دولار، ويبلغ أجل تسهيلات هذه القروض ذات الدرجة الممتازة ١٦ سنة وسيكون السعر الموحد بالنسبة للقروض التجارية بالدولار الأمريكي والتسهيلات الائتمانية الخاصة بوكالات ضمان الصادرات ١,٨٥ بالمئة يذكر أن مصفاة الجبيل التي ستبلغ طاقتها الإنتاجية ٤٠٠ ألف برميل يوميا والتي تملك أرامكو السعودية حصة ٦٢,٥ بالمئة فيها وتملك توتال حصة ٣٧,٥ بالمئة من المقرر أن يبدأ تشغيلها بحلول عام ٢٠١٣.

من جهة ثانية، فتحت أرامكو السعودية الحكومية باب تلقي العطاءات لبناء أكبر محطة لمعالجة الغاز الطبيعي في المملكة، وبعد اكمال خطة رفع طاقتها الإنتاجية من النفط في العام الماضي تركز السعودية على تطوير إنتاج الغاز لتلبية الطلب الداخلي الذي يتزايد بوتيرة سريعة، ولم تفصح أرامكو عن تقديرات تكلفة محطة واسط، إلا أن بعض المصادر توقعت بأنها ستتكلف بين ستة مليارات وثمانية مليارات دولار، وأهلت أرامكو ١٢ شركة يمكنها التقدم بعروض لكل حزمة من الحزم الإنشائية الأربع، والحزم هي لانشاء وحدة غاز ومحطة لتوليد الكهرباء ووحدة لاستخلاص الكبريت بمرافقها ومحطة لتقطير سوائل الغاز الطبيعي، يذكر أن الموعد النهائي لتلقي العروض هو ٢٩ سبتمبر أيلول وان من المتوقع ترسية العقود في يناير كانون الثاني.

وفي الكويت تستعد شركة بترول الكويت العالمية الذراع الدولية لمؤسسة البترول الكويتية وشركاؤها في فيتنام واليابان لتوقيع عقد تصميم وتوريد وبناء مجمع مصفاة "نجي سون" المملوك بصورة مشتركة ومشروع البتروكيماويات. حيث أن العديد من المقاولين من ايطاليا وكوريا الجنوبية واليابان والولايات المتحدة قدموا مناقصات للمشروع على الرغم من عدم الإعلان عن قيمة العقد إلا في شهر أكتوبر المقبل إلا أن مشروع البتروكيماويات هذا سيكون الأكبر من نوعه في فيتنام. وكانت شركة بترول الكويت العالمية دشنت مشروعا مشتركا مع شركة "بتروفيتنام" الحكومية وشركتي "ايديميتسو كوسان" و"ميتسوي" اليابانيتين للكيماويات في أبريل ٢٠٠٨. وتمتلك شركتا بترول الكويت العالمية و"ايديميتسو" حصة ٣٥,١ ٪ في المشروع المشترك بالتساوي فيما تمتلك "بتروفيتنام" و"ميتسوي" حصتين بنسبة ٢٥,١ ٪ و٤,٧ ٪ على التوالي. ويتوقع أن يصبح المجمع الذي تبلغ تكلفته ٦,٢ مليار دولار ويغطي نحو ٣٣٠ هكتارا في منطقة "نجي سون" الاقتصادية والواقع على بعد نحو ٢٠٠ كيلومتر جنوب العاصمة هانوي اكبر مصفاة في فيتنام. وصممت المصفاة لمعالجة ١٠٠ ٪ من النفط الخام الكويتي الذي تزوده مؤسسة البترول الكويتية بطاقة تكريرية تبلغ ٢٠٠ ألف برميل من النفط الخام يوميا بمعدل زيادة مقدارها ١,٥ مرة عن طاقة مصفاة "دونج كوات" الحالية التي تقدر بـ ١٤٠ ألف برميل يوميا.

ودشنت شركة شلمبرجير العالمية المتخصصة في تقديم خدمات حقول النفط منشأة جديدة تمتد على مساحة ٢٠ ألف متر مربع في منطقة الخفجي بين الكويت والسعودية باستثمارات تبلغ مليوني دينار كويتي. وتأتي هذه الخطوة بهدف تقديم الخدمات والتكنولوجيا المساندة لعمليات الاستكشاف والإنتاج في منطقة الخفجي الواقعة في المنطقة المحايدة التي تتقاسمها الكويت مع السعودية وتلبي المتطلبات البعيدة الأمد للقطاع النفطي في المنطقة ولعمليات الخفجي المشتركة القائمة على إدارة شركتي الكويتية لنفط الخليج وشركة أرامكو السعودية لأعمال الخليج.

من جهة ثانية، أعلنت شركة ناقلات النفط الكويتية أنها ستوقع عقدا لبناء ناقلتين للمشتقات البترولية (افرامكس) مع شركة دايو لبناء السفن والهندسة البحرية الكورية بقيمة إجمالية للناقلتين ١٤٢ مليون دولار وبسعة تخزينية للناقلة الواحدة قدرها ١١٠ آلاف طن. ويأتي مشروع بناء الناقلتين في إطار خطة الشركة لتحديث الأسطول ووفقا لإستراتيجيتها الرامية إلى وصول عدد ناقلات الأسطول الكويتي إلى ٣٣ ناقلة سيتم تسلمها وفقا للعقد في العام ٢٠١٢.

وفي عمان منحت شركة قلف بتروكيم شركة تابعة لشركة النهضة للخدمات عقداً هندسياً بقيمة ١٧,٣ مليون ريال وذلك لتصميم وشراء المعدات وإنشاء محطة تخزين نفطية تقع بالقرب من ميناء الفجيرة. وسوف تقوم الوحدة الهندسية التابعة لشركة النهضة للخدمات والكائنة في الفجيرة بتغطية المرحلة الأولى من المنشأة والتي يتوقع إكمالها في ١٧ شهراً والتي ستبلغ سعتها التخزينية مليون متر مكعب وذلك في موقع واحد.

الاقتصادي | العدد (1840) السنة السابعة - الثلاثاء (6) تموز 2010

اليوم العالمي لمكافحة التصحر

د. عامرة البلداوي

مر اليوم العالمي لمكافحة التصحر في ١٧ حزيران الماضي من دون أية فعالية تذكر في العراق الذي يعاني تهديدا صارخا بالجفاف والتصحر وانخفاض شديد بحصصه المائية لنهري دجلة والفرات القادمين من وراء الحدود .

لقد انضم العراق مؤخرا الى اتفاقية الامم المتحدة الاطارية لمكافحة التصحر حسب القانون رقم ٧ لعام ٢٠٠٩ تلك الاتفاقية التي تم المصادقة عليها في الامم المتحدة منذ عام (١٩٩٤) اذ اعتمدت في مثل هذا اليوم منذ ١٦ عاماً مضت لتشجيع اتخاذ إجراءات ملموسة عن طريق برامج إبداعية، محلية ووطنية وإقليمية، وشراكات دولية داعمة إلا أن تدهور البيئة بمعدل يبعث على القلق مخلفا آثارا اجتماعية واقتصادية خطيرة مما يبرر اهتمام الدول بتنفيذ الاتفاقية ويجعله من أولوياتها .

توفر هذه الاتفاقية فرص تبادل المعلومات والخبرات بين دول الاطراف وتمكين القدرات الوطنية عن طريق التدريب ونقل التكنولوجيا، في حين تفرض عليهم التزامات من اهمها وضع ستراتيجيات لمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف وربط تلك الستراتيجيات مع ستراتيجية التخفيف من الفقر في تلك الدول بسبب عبر عنه الامين العام للامم المتحدة بان كي مون (أفقر السكان في العالم هم اكثر من يعانون من آثار التصحر، ذلك أن ثلثي الفقراء يعيشون في أراض جافة ويعيش زهاء نصفهم في أسر معيشية في المزارع، حيث يهدد التدهور البيئي بالخطر الإنتاج الزراعي الذي تعتمد عليه معيشتهم.) وذلك بالضبط ما أقرته ستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق وما افرزته نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة العراقية التي أنجزت عام ٢٠٠٧ ان نسبة الفقراء في العراق التي بلغت ٢٢،٩ ٪ قد تركزت في الريف وان سكان ريف المحافظات الجنوبية هم الافقر لسبب واضح هو انخفاض الانتاج الزراعي وجفاف الاراضي وتصحرها بسبب شحة المياه الواصلة اليها.

وبرغم التحديات الخطيرة التي تواجه العراق في هذا المجال مقارنة بدول اخرى كانت أراضيها صحراوية فحولتها الى اراض صالحة للزراعة واستثمرتها في زراعة محاصيل اقتصادية مهمة مثل القمح واصبحت من الدول المصدرة له و كانت سباقة في الانضمام للاتفاقية مثل الكويت والعربية السعودية فضلا عن تشكيلها للجان وطنية عليا لمكافحة التصحر وخطط وبرامج عمل وطنية لهذا الغرض، في حين تخلف العراق عن الاهتمام بذلك و صحيح ان هناك هيئة عامة لمكافحة التصحر تابعة لوزارة الزراعة العراقية إلا أنها لم تقدم برنامجاً وطنياً بعيد المدى يساعد في الحد من تصحر مناطق من الفرات الأوسط كانت الأكثر خصبا وإنتاجا زراعيا ولم يرصد لها ما يناسب حجم المشكلة .

وأود هنا ان انقل بعض مقاطع مما ذكره مسؤولون حكوميون زراعيون في ذكرى اليوم العالمي لمكافحة التصحر قبل اكثر من عامين.

(قال المسؤول ان مشكلة التصحر تأثرت بها اكثر من (١٠٠) بلد من بلدان العالم ما يقع على عاتق اوزارة الزراعة والوزارات الاخرى مسؤولية كبيرة للتصدي لهذه المشكلة الخطيرة" . وعلل مسؤول آخر زيادة حجم هذه المشكلة بالاحتباس الحراري وقلة الامطار وعوامل بشرية تتعلق بممارسة خاطئة مثل القطع العشوائي للغابات وهدر مياه التوسع الخضري فضلاً عن الزراعة المروية بالطرق القديمة فضلاً عن الآلة العسكرية التي قد تعد سببا رئيسا لهيجان رمال الصحراء وزيادة العواصف الرملية، مضيفاً ان وزارة الزراعة ومن خلال الهيئة العامة لمكافحة التصحر تقوم بتنفيذ العديد من المشاريع التي من شأنها معالجة هذه المشكلة حيث يتعرض العراق الى مشكلة تصحر حقيقية أصبحت تهدد الأمن الغذائي بشكل ملحوظ من خلال تدني إنتاجية الأراضي بسبب تملح وتغدق التربة وتدهور الغطاء النباتي وبالتالي تكون الكثبان الرملية المتحركة التي بدورها تعمل على طمر المشاريع مقللة من كفاءة تشغيلها وتزيد من كلف الادامة والصيانة لها كالطرق والمشاريع الزراعية الاروائية وخطوط السكك والمدن والمرافق الحيوية الاخرى فضلاً عن ما تسببه من حدوث عواصف لها مساس مباشر في تلوث البيئة.. وأقترح عددا من المعالجات الفنية للمشكلة).

ولولا اني قرأت اسماء المسؤولين لتصورت ان الحديث عن بلد آخر ليس العراق، اذ لم يذكر اي منهما مشكلة انخفاض مناسيب المياه في نهري دجلة والفرات بسبب سياسات دول المنبع ولم يبين اي منهما المشاريع الاروائية والسدود التي مازالت كل من سوريا وتركيا ماضيتين في إنشائها ، ومع الاسف الشديد لم يتم هذا العام استغلال هذه المناسبة في تسليط الضوء على هذه المشكلة واللامبالاة في دراسة تداعياتها. ففي الوقت الذي تزيد تركيا من حجم التبادل التجاري مع العراق بأتجاه تنامي مصالحها فهي مستمرة في مشاريعها التي تسبب خطورة شديدة على الزراعة في العراق، وفي الوقت نفسه لم يقدم العراق على استخدام هذه الورقة الرابحة من توفر سوق عراقية لبضائع تركيا وانعاش شركات تركية مستفيدة ومؤتمرات تجارية واستثمارية مشتركة تذهب منافعها الكبرى الى تركيا فضلا عن اتفاقية تعاون بين البلدين هناك سعي لإبرامها ولولا جهود البرلمان السابق لتم تمريرها من دون تحصيل ادنى منفعة باتجاه إيقاف تلك الخطط او التفاوض حولها .

ومن الغريب ألا تثار هذه المشكلة دائما وباستمرار وفي كل مناسبة وخاصة في مناسبة كهذه بتقديم بيان مشترك وارسال رسالة مشتركة بين وزارتي الزراعة والموارد المائية الى الأمم المتحدة احتفالا باليوم العالمي لمكافحة التصحر معربين عن قلقهما وخشيتهما من الاضرار الكبيرة التي يمكن ان تصيب اراضي مابين النهرين بسبب تقليل نسب المياه في النهرين ونوع المياه الواصلة الى الاراضي العراقية واعلان النية في وضع ستراتيجية لمكافحة التصحر والاستعانة بالخبرة الدولية واشراك تلك الاطراف للاطلاع عن كثب وللتنسيق بعقد مؤتمرات مشتركة والافادة من كل ما يمكن ان تتيحه الاتفاقية من فرص لتذليل هذه المشكلة.

أعود لأقول لقد مر هذا اليوم العالمي على العراق من دون ان يستثمر كما ينبغي لبلد يعاني من شحة واضحة سببت توقف او انحسار زراعة اكثر المحاصيل شيوعا في المنطقة وأكثرها رغبة لدى المستهلك المحلي والاقليمي وهو رز العنبر.

ان مستوى وحدود التنازل عن المكتسبات والحقوق بلغ ذروته فإذا تنازلنا عن ان نكون الدولة الأكثر زراعة للنخيل والأكثر شهرة في زراعة العنبر، فهل سنتنازل عن ان نكون بلاد مابين النهرين اللذين ينتظران سنوات جفاف صعبة والاراضي الزراعية بينهما تنتظر تزايداً واضحاً في التصحر؟!

عضو مجلس نواب سابق

البطاقة الإئتمانية بين الإدخار والإستثمار

كاظم موسى

مضى على تداول البطاقة الائتمانية في أغلب دول الشمال والجنوب زمن طويل يتجاوز نصف القرن، من دون ان يعرف المواطن العراقي شيئا عنها ، لذلك لابد من التعريف بتلك الورقة المالية التي تكون حلقة مهمة من حلقات التداول النقدي البديل التي تختزل الزمن والجهد بجانب درئها مخاطر حمل النقود ومصاعب نقلها من مكان الى آخر، إلى الجانب المساعد في ابطاء سرعة دوران الكتلة النقدية بشكل يساعد على التخفيف من حدة التضخم النقدي الذي يرتبط بحجم الكتلة النقدية وسرعة دورانها .

فمن المعلوم ان كم التضخم النقدي يتناسب تناسباً طردياً مع حجم الكتلة النقدية ، الذي يتناسب بدوره هو الآخر تناسباً طردياً مع سرعة دورانها، وكلما كان حجم الكتلة النقدية قيد التداول كبيرا ازدادت سرعة دورانها بشكل يؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم النقدي ، الذي من الممكن اختصار تعريفه وفق ظاهرة اقتصادية تطرأ على اسعار السلع والخدمات فتميل بها نحو الارتفاع،لذلك يعد استخدام البطاقة الائتمانية ضروريا وذا فوائد مركبة ومن دون مساوىء او تبعات .

تمتاز البطاقة الائتمانية كونها ورقة مالية محلية مشابهة للصك او (الشك) المصدق مع فارق التعاطي والقبول وتماثل قوة الايفاء والابراء .

الصك او الشيك المصدق ذو محدودية في التعامل ، يتم تعاطيه في مؤسسات ودوائر محددة وذات صفة عامة (حكومية) بخلاف البطاقة الائتمانية التي من الممكن تداولها في جميع مفاصل النشاط الاقتصادي المحلي ، اذ تمتاز البطاقة المذكورة بصغر حجمها وسهولة حملها بجانب تعدد فئاتها .

لما تقدم يتوجب الاسراع في إصدار تلك البطاقة ، تسبق ذلك حملة تعريف بمزاياها من قبل السلطة النقدية الممثلة بالبنك المركزي العراقي (جهة الاصدار) والقطاع المصرفي بشقيه العام والخاص إلى جانب مؤسسات وزارة المالية.

فالتعامل بالبطاقة الائتمانية ظاهرة عصرية تؤشر تطور النظام المالي والمصرفي وتحسن الاداء الوظيفي للنقود خصوصا في ظل تبعات مشاكل عدة يعاني منها الاقتصاد الوطني والافراد على حد سواء نجمت عن الحروب والمحن والحصار الاقتصادي والارهاب ، باتت معه ضرورة طرحها للتداول في اقرب وقت ممكن وبشكل موسع ابتداءً من منتسبي الجهاز المصرفي بشقيه مروراً بمنتسبي وزارات ودوائر الدولة وشركاتها ، كي تكون معروفة ومقبولة من لدن عموم المواطنين بعد اطلاعهم عليها وازالة حاجز الخوف من تعاطيها ، ما يجعل التعامل بتلك البطاقة متزامنا مع خطوات السلطة النقدية الممثلة بالبنك المركزي العراقي الرامية الى الحد من مظاهر التضخم النقدي ورفع أداء العملة الوطنية (الدينار) عبر تحسين سعر صرفها أمام العملات الأخرى.

الاطار العام للخطة الوطنية لمكافحة الفساد للاعوام (٢٠١٠-٢٠١٤)

إعداد / حميد أبو رغيف

عندما نريد معالجة الفساد ، فإن ذلك يتطلب وضع خطة واضحة تضمن تعزيز أنظمة الشفافية والمساءلة ورفع كفاءة الأداء من خلال اتخاذ التدابير الوقائية والعقابية اللازمة ووضع معايير رفيعة المستوى للتعامل مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وكذلك الإعلام ، مع اتخاذ التدابير القضائية والإدارية بحق مرتكبي أفعال الفساد وتذليل المعوقات والصعوبات التي تعاني منها أجهزة مكافحته .

أن الخطة الوطنية لمكافحة الفساد تمثل وثيقة مهمة تعبر عن رؤية ورسالة عراقية للحد من ظواهر الفساد عبر اعتماد جملة إصلاحات إدارية وقانونية لتعزيز ثقافة المساءلة والنزاهة والشفافية في تقديم الخدمات للمواطنين ، لذلك فهي وضعت لتسيير برامج وخطط الحكومة.

تم وضع خطة مكافحة الفساد للمدة من (٢٠١٠ – ٢٠١٤) تنفيذاً لما جاء في الفقرة الأولى من المادة الخامسة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣ والتي نصت على "أن تقوم كل دولة طرف ، ووفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني بوضع وتنفيذ وترسيخ سياسات فعالة منسقة لمكافحة الفساد ، تعزز مشاركة المجتمع وتجسد مبادئ سيادة القانون وحسن إدارة الشؤون والممتلكات العمومية والنزاهة والشفافية والمساءلة ".

عند صياغة الخطة الوطنية لمكافحة الفساد ، تم الأخذ بنظر الاعتبار أحكام مواد الاتفاقيات الأخرى ذات العلاقة ، كما تم الاسترشاد بخطط مكافحة الفساد في دول مختلفة وأحكام نصوص القوانين العراقية ذات العلاقة وتوصيات ورش عمل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) المنعقد في نيسان من عام ٢٠٠٩ بالعاصمة الأردنية عمان وتوصيات الملتقى الأول لمكافحة الفساد المنعقد في كانون الأول من عام ٢٠٠٨.

عند رسم الإطار العام للخطة الوطنية لمكافحة الفساد ، اعتمدت العديد من المبادئ الاسترشادية وفق مبدأ "عند وضوح المسار ، البداية ترسم النهاية" وكان من بين تلك المبادئ ، أن جهود العراق في مجال مكافحة الفساد تستند إلى مكامن القوة في التقاليد والثقافة التي يتمتع بها والانجازات التي تحققت في هذا المجال بعد عام ٢٠٠٣ ، وان ضبط ظواهر الفساد والوقاية منها هي مسؤولية مشتركة يقع عاتقها على الحكومة والبرلمان والجهات المكلفة بمكافحة الفساد ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين، كما انه لن تكون عملية المكافحة ممكنة إلا من خلال اتخاذ مجموعة مشتركة من الإجراءات تتضمن الملاحقة الجزائية والتأديبية والإجراءات الوقائية وعمليات التوعية العامة .

ومن بين المبادئ الاسترشادية أيضاً هي ، توفير وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين كماً ونوعاً وإشاعة قيم النزاهة ومبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص وحمايتهم من خطر الاغتيالات الشخصية والإشاعة وحصولهم على الخدمات العامة وفق مبدأ المساواة.

وتشير الخطة الوطنية أيضاً إلى المفاهيم والسياسات والاتجاهات عبر الأمدين القصير والمتوسط التي صيغت على أسس متعددة الاتجاهات ، معتمدة على أسلوب المشاركة ، وترتكز على عدد من المبادئ تتضمن الوقاية من خلال المؤسسات المعنية بالتعليم المكثف والردع من خلال المؤسسات القضائية والمكافحة عبر تصميم الأنظمة بشكل شامل ووضع بدائل لإجراءات تنفيذ الخطة وبما يسمح لمواكبة المستجدات ومواجهة الحالات الطارئة والاستثنائية ، مع ضمان مشاركة جميع الجهات المعنية وخضوع الجميع لسلطة القانون بغض النظر عن مواقعهم ومناصبهم.

الاقتصادي | العدد (1840) السنة السابعة - الثلاثاء (6) تموز 2010

المفتش العام في وزارة البلديات لـ (المدى الاقتصادي): التخصيصات الاستثمارية لا توازي مديات الإنجاز.. والمشاريع لا تخلو من حالات الفساد المالي والإداري

حاورته/آمنة عبد النبي

تساؤلات رقابية ساخنة يمكن اعتبارها العين التفتيشية الثالثة التي كانت تراقب نسب الانجاز العالية لوزارة البلديات والاشغال العامة اثناء مسارها الانجازي المتصاعد الى جانب الافصاح عن حجم الشفافية التي كانت تتعامل بها الوزارة في قضية ابرام العقود والمناقصات، فتحتها (المدى الاقتصادي) على طاولة المفتش العام في الوزارة يلماز النجار في حوار لاتنقصهُ الصراحة بدأتهُ هكذا:

×بلغ الانجاز في وزارة البلديات والاشغال العامة للموازنة الاستثمارية نسباً عالية ،هل ان هذا المسار الانجازي المتصاعد لم يخل من حالات فساد اداري ومالي؟

- في ما يخص نسب الانجاز في المشاريع الاستثمارية استطيع القول بأننا احد الوزارات التي كانت في المقدمة الانجازية في استهلاك الموازنة المقرة لنا فمنذ عام ٢٠٠٦ كنا دائما في الشهر التاسع نستنفد تخصيصاتنا الاستثمارية ضمن هيكلية المشاريع المنجزة والتي قيد الانجاز ، مايجعلنا نتجه لطلب تعزيز مالي الذي يخصص لنا عادة من موازنة الوزارات الاخرى التي لم تنفذ مشاريعها.

اما العام الحالي فقد استنفدت الموازنة الاستثمارية في شهر حزيران ، ونفذت المشاريع كافة وايضاً طلبنا تعزيز آخر لاستكمال المشاريع التي بلغت نسباً عالية من الانجاز الى جانب الاخرى التي مازالت قيد الانجاز ، حيث ان اقل عمر لأي مشروع استثماري في وزارة البلديات يصل الى ثلاث سنوات ، لذا نحن دائماً بحاجة الى تعزيز مالي لاتمام مابدأناه والشروع بانجاز المشاريع المرسوم لها ضمن نطاق الخطة الجديدة للوزارة علماً ان مامخصص لنا قياساً الى الخراب الموجود والدمار الذي لحق بالبنى الاساسية والعمرانية للبلد هو حتما لا يلبي الحاجة الملحة ، واقول نحن نعمل من دون ان نلتفت الى هذا الجانب ومن دون توقف وضمن نطاق الموجود والمتاح على امل ان تكون الموازنة القادمة اكثر سعة وإيفاءً لحجم المشاريع المعمول بها سابقاً والمقترحة للمستقبل القريب ، فالترهل الذي وجدناه في بداية تأسيس المشاريع الاستثمارية ذات المساس المباشر بحياة الناس كان كبيراً ومهولاً ، فلو جئنا الى قطاع المجاري فقد كانت نسبة الانجاز ٧٪ والأن قمنا بفضل الجهود المتواصلة الى ٢٨٪ وايضا لدينا قطاع الماء الذي يحتاج الى تكلفة ضخمة فقد قمنا برفع نسبته من ٢٨٪ الى ٥٠٪، وعليه اعود للقول بأن عملية الاستثمارات والانجازات الخدمية لابد ان تكون على وفق موازنات ضخمة.

وكذلك فأن الوزارة مسؤولة أيضاً عن القطاعات الجمالية كالجانب الترفيهي والخدمي المتمثل بالحدائق والمتنزهات والاماكن الترفيهية اذا ماخذنا بعين الاعتبار ان نصل بتوفير الخدمات التي تفي حاجة المواطن وتمنحه فسحة من الرفاهية وتوفير لأبسط خدماته واستطيع القول ايضاً بأنه مع نسب الانجاز العالية للمشاريع المتنوعة تلك لا يخلو الأمر فيها من تلكؤ لقسم منها فهنالك مشاكل لا يمكن التغافل عنها مع المقاولين مثلاً في قضية الالتزام بالوقت والتلكؤ في التجهيز .

× عزل الموظفين عن المراجعين ونصب كاميرات رقابية وتفعيل دور المخبرين ونظام آلية الشكاوى وجولات ميدانية مفاجئة للقضاء على الفساد.

و ان سبب وجود مكتب للمفتش العام في الوزارة لمحاربة الفساد بشقيه المالي والاداري ونحن نقربوجوده قياساً الى المرحلة الانتقالية التي عاشها الشعب العراقي وانتقاله من نظام الى نظام آخر اذ لابد ان تكون هنالك خروقات وتجاوزات مقنعة اضافة الى ماورثناه من انظمة مشوهة ادارياً ولا تفقه التطبيق الصحيح نتيجة المركزية وعدم تهيئة كوادر فنية متخصصة في جميع المجالات سواء المناقصات و التحليل والتدقيق وتخمين المشاريع هذه المسببات كلها مجتمعة كانت مبررات لارضية خصبة ينمو فوقها الفساد ، نحن بدورنا كجهة رقابية وتفتيشية مسؤولة عن الحد من هذه الظواهر وصولاً الى القضاء عليها، وعملنا خطة محكمة لتدريب ملاكاتنا الهندسية فهنالك ١٧ الف منتسب من ملاكات الوزارة ادخلناهم في دورات متطورة جداً لتشكل مع مكتب المفتش العام فريق عمل متكامل استطاع ان يحد ويضع اليد على الكثير من ظواهر الفساد الاداري والمالي سواء بالرقابة الشديدة والتدقيق المعمق والتنسيق مع هيئة النزاهة والجولات المتواصلة لاعضاء ولجان مكتب المفتش العام كلجنة الفتح والرقابة والتحليل اضافة الى الزيارات التفتيشية الميدانية ورفع تقارير شهرية لنا وحالياً نحن منهمكين بشكل مكثف مع الرقابة المالية والامانة العامة وهيئة النزاهة والوزارة لإعداد خطة خمسية لمكافحة الفساد استطعنا في خطوطها العريضة الاولى التي تبدأ في مرحلتها الاولى تحديد الظواهر السلبية الموجودة كالجباية وتنظيمها وايضا هنالك اراض يمكن تاجيرها كالمسطحات والمجاري نفسها يجب ان تفرض لأجلها جباية لنصل بالوزارة ونجعلها تعتمد على نفسها من مواردها التي يمكن من خلالها يكون الاستثمار وصولاً لايرادات نقدم من خلالها افضل الخدمات للمواطن، اما المرحلة الثانية من هذه الخطة فقد شكلنا لجانا وبالتعاون مع جامعة بغداد لندرس كيفية القضاء على ظاهرة الفساد من خلال التوعية والتثقيف وقد بدأت لجاننا عملها من ٦/١ ابتداءً من محافظة بغداد والى بقية المحافظات وقد ذهبت اللجان الى محافظات كربلاء والديوانية والنجف وديالى لتعقد ندواتها الجماهيرية هنالك وتبث ثقافة

الوعي ومحاربة الرشوة والمفسدين والترشيد والاهتمام بالبيئة ومحاربة الهدر والتبذير فمشكلتنا ليس فقط مع الموظف احيانا وانما بعض المواطنين لا يعون مسألة الهدر والإسراف نظرا لنقص الوعي والإدراك، فمثلا هنالك ماء للشرب وهنالك ماء للمزروعات ولايمكن ان نستخدم الماء الصالح للشرب للمزروعات وأيضا هنالك قضايا في البيئة يجب تنبيه المواطن عليها فاحيانا عندما نضع حاويات لرمي النفايات لانجدها او نجده ربما يرمي الاوساخ بقربها لذا نحن بحاجة الى رفع وعي وثقافة وادراك المواطن باهمية الخدمات لانها له ونحن كذلك بحاجة الى خلق مواطن يحاسب الجهات المسؤولة ويحاسبنا نحن لذا نأمل مع نهاية الخطة الخمسية أن نصل الى نتيجة جيدة وننجز ما نطمح له لأننا متفاءلون جداً من نتائجها.

×هل هنالك حالات فساد مالي واداري في دوائر الوزارة، وما حجم هذا الفساد لو أردنا قياسه؟

– قضية الفساد قضية ازلية وموجودة منذ بدء الخليقة وبلد العراق الذي مر بظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية صعبة جداً كان لها الاثر الواضح في ثقافة المجتمع وبالتالي ثقافة الناس بحيث اصبح قبح الفساد يأخذ أشكالاً وعنوانين متعددة تحت مسمى الهدية والمداراة وحتى الحديث الذي لعن الله فيه عزوجل الراشي والمرتشي قدم الراشي وهو المقاول الذي يعطي الرشوة إلى المرتشي الذي هو الموظف والادهى من ذلك نجد عند البعض ان هؤلاء الراشين تحولوا الى كرماء بسبب ربما اذا جاز لنا القول العوز المادي وقلة الراتب اذا مااردنا ان نعطي قراءة لبعض الاسباب المرتبطة بالفترة السابقة وليس كلها بحيث تحولت الممارسة الى عادية وطبيعية هذه الثقافة كانت هي السائدة في الفترة السابقة في ظل عدم وجود رقابة او عدم استخدام آليات الممكنة مع وجود ناس اصلاً هم متنفذون ومحترفون يعيشون بيننا لهم خبرة وباع طويل في هذا الخضم يعرفون كيف يتحايلون على المناقصات وتزوير الوثائق الرسمية هذه الظروف والاسباب التي ذكرتها اعلاه مجتمعة كونت لدينا منظومة فساد كبيرة ومتشعبة نحن عندما جئنا الى الوزارة وجدنا نسب فساد كبيرة بحيث اكثر المتفاءلين كان يشكك بالقدرة على القضاء عليها او الحد منها اذا مااضفنا لها ثقافة المواطن الذي لم يعتاد الاخبار عن هؤلاء المفسدين بحجة عدم قطع الرزق او القرابة اوالزاد والملح كما يعبر،هذه الظروف مجتمعة كلها شكلت منظومة الفساد التي اشرت اليها فعلى هذا الاساس عملنا جاهدين وبشتى الطرق الاحترافية من خلال الخطط الرقابية التي تعتمد على اساليب حديثة للمخبرين داخل المواقع مع وضع انظمة لاستلام الشكاوى والمتابعة الدقيقة لسير المشاريع علماً ان الهيكلية الرقابية التي وضعناها تضمن تاهيل ملاكاتنا داخل وخارج العراق لنضمن ايصالهم إلى مرحلة متطورة جداً لان الفاسدين متفننون جداً فاليوم على سبيل المثال اكتشفنا بتزويدنا من قبل احد دوائرنا باعمال مماثلة لمقاول بشركة في محافظة قريبة من بغداد بان أوراقه الرسمية مزورة والذي حتم علينا ربما ان نشكك في كل كتبنا ونطلب صحة صدور لاي وثيقة فهذا المقاول المذكور نتيجة لوجود فاسدين يعطونه رقماً لصادرة كتاب مع العلم ان موضوعة كتابه بالاصل هو شيء اخر، لذا اخذنا على عاتقنا ان يكون العاملون على مستوى عال من الدقة ولم نكتف بذلك، بل فتحنا دورات في مايسمى الاحتيال الاداري والقانوني فيرسلون لاحدهم على سبيل المثال في قضية ادارية او قانونية معينة طالبين منه ان يجد مخرجا قانونيا او اداريا وهذا نوع اخر من التحايل والفساد لان القانون واضح ونصوصه صريحة جداً اضف الى ذلك وقت انجاز المعاملة فقد قمنا بتحديد سقف زمني معين له فقضية جعل المواطن يراجع لأيام عدة من دون جدوى واتمام لمعاملته اجد فيه نوعا من الضغط عليه لذا وضعنا سقفاً زمنياً محدداً لانجاز المعاملة خلال ثلاثة أيام وبخلافه سيتحمل الموظف المسوؤلية ولم اكتف بذلك فقد خصصت يوم الخميس لمقابلة المواطنين مع الموظفين وفي كل المحافظات كون كل محافظة فيها مكتب لمفتش مرتبط بمكتبنا وقد حاسبنا وعزلنا مدراء واحلنا اخرين للقضاء والنزاهة والمساءلة وسنحاسب كل من تسول له نفسه المخالفة لاننا جادون ولن نتوقف لذلك اقول اذا مااردنا ان نصل الى النزاهة فيجب ان نستمر بتأهيل ملاكاتنا اولاً الى جانب الدورات التفتيشية المفاجئة للدوائر والأقسام والشعب وتفعيل دور المخبرين الى اقصى درجة ومساعدة المواطن لنا باية معلومة مخالفة وانا الآن امامي كاميرات مراقبة تطل على كل دوائر الوزارة اشرف من خلالها على حركتهم وعملم باعتباري على رأس الهرم الرقابي وكذلك المدراء العامين في الوزارة حذو هذا الحذو فالمسؤول الناجح هو من يخصص٧٠٪ من وقته للمراقبة والمتابعة والتدقيق و٣٠٪ للامور الادارية ، ولا اقول نحن راضون تماما وكل الرضى عن هذا الاداء والاجراءات الرقابية والاحترازية علما انها وكما اشارت لها التقارير والمؤشرات الصادرة عن الهيئات الرقابية والنزاهة الى تدني مستوى الفساد بنسبة كبيرة الا اننا نأمل ونطمح الى القضاء على ظواهر الفساد الاداري والمالي بكال اشكاله لاننا سائرون بهذا الاتجاه.

×ما طبيعة العقود المبرمة من الوزارة خلال العام الحالي؟

. طبيعة العقود المبرمة من قبل الوزارة مع الجهات الاستثمارية يرتبط بلاشك مع تخصيصات الموازنة المصادق عليها من قبل البرلمان ونبلغ بها عن طريق وزارة التخطيط والمشاريع تبدأ عادة في مراحلها الاولى بواسطة الاعلان الذي يتقدم ألينا ووفقاً لضوابط الشركات الاستثمارية لغرض التنفيذ ولكن هنا تجدر الاشارة الى انهُ بسبب ظواهر سلبية عامة ونتيجة للوضع الامني تحدث اعاقة ويحدث ارباك في هذا الجانب فالشركات الضخمة عندما تريد ان تحضر تحتاج الى استقرار امني وضمان لسلامة كوادرها وهو مالا يمكن ضمانه وبسببه لا يمكن إنكار التلكؤ في العمل للفترة السابقة قياساً الى العمليات الارهابية وبرغم هذا الوضع الا ان الوزارة والوزير ومكتب المفتش العام كان يحاول جاهداً ان لايترك منفذا للتعطيل او التلكؤ فتجديه منهمكاً مع المدراء العامين والملاكات الهندسية والفنية بغية انجاز المشاريع في موعدها المحدد ووفقاً لما مرسوم لها ومخطط لها لكننا بلاشك متفاءلون جداً بان الوضع الامني في تحسن ملحوظ ونأمل بعد تشكيل الحكومة بانجاز اكبر وتوقيع عقود لم تتح لنا الفترة السابقة من توقيعها اضافة الى انجاز المشاريع وتوزيعها على كل المحافظات علما ان التوزيع ربما اخذ في الفترة الماضية مظلومية واهمال بعض المحافظات فجعلها تتقدم على الاخرى لكن حتما سيكون مستقبلاً للجميع حصة متساوية من هذه الانجازات الخدمية.

× عزلنا مدراء وأحلنا آخرين للقضاء والنزاهة وسنحاسب كل من تسوّل له نفسه المخالفة من دون رادع

×هل لديكم إطلالة على المشاريع المنجزة من دوائر البلدية التابعة للمحافظات المرتبطة إداريا بالوزارة؟

. المشاريع المنجزة والتي مازالت قيد الانجاز في وزارة البلديات هي كما تعلمون كثيرة ومهمة ولها تماس مباشر براحة المواطن كالتي تتعلق بقضايا المجاري والماء والمجسرات لذا استطيع ان اقول باننا الان قمنا باكمال مشروع مجاري بلد ومشروع مجاري سامراء الى جانب مشروع مجاري الكوت والعزيزية ومشروع مجاري كربلاء الذي مايزال قيد التنفيذ وايضا مشروع مجاري البصرة الذي اكمل انجازه لهذا العام وقامت وزارة البلديات بانشاء مجازر متعددة في اغلب المحافظات فقد تم انشاء مجزرة في الرمادي وفي كربلاء ومجزرة في مدينة ميسان واخرى في البصرة والحلة وكذلك انشاء مركز تجاري ضخم مايزال قيد التنفيذ ويؤمل اتمامه في الفترة القادمة في مدينة كربلاء اضافة الى المشاريع المتعلقة بالماء كمشروع ماء البصرة الكبير والسماوة الذي اكمل انجازهما الى جانب اكمال انجاز اربع وحدات تحليلية في منطقة سيحان وايضا انشاء واتمام أربعة مجسرات في محافظة كربلاء وثلاثة مازلن قيد التنفيذ في محافظات الرمادي والحلة والنجف واتمام كذلك مشروع ماء المناذرة وفي ما يخص الحدائق والمتنزهات فالعمل مستمر في انشاء متنزه ومكان ترفيهي في جميع المحافظات .

×هل هنالك تقاطع في عمل الوزارة مع أمانة بغداد إذا ما عرفنا أن الوزارة مسؤولة عن الرقعة الجغرافية للمناطق المحيطة ببغداد خارج مراكز المدن؟

– ليس هنالك أي تقاطع في عمل امانة بغداد مع وزارة البلديات بناءً على الرقعة الجغرافية المرسومة لكلتا الامانة والوزارة فامانة بغداد ينحصرعملهم بمحدودية بلدية بغداد اما الوزارة فعملها خارج حدود بلدية بغداد وبالتالي فهم لهم عملهم ونحن لنا عملنا.

×هل هنالك شفافية في عملية الاعلان والتوقيع على العقود الاستثمارية للوزارة ؟

. قطعاً هنالك شفافية وصراحة ومتابعة دقيقة وتعاون مشترك واطلاع كامل من قبل مكتب المفتش العام بجميع دوائره وجهاته الرقابية ولدينا صلاحية كاملة لنوافق او نرفض مالاينطبق مع الضوابط المتعلقة بمصلحة البلد وراحة المواطن الى جانب الضوابط القانونية من خلال اشرافنا المباشر على جميع العقود الاستثمارية التي تعلنها الوزارة سواء مايتعلق بالعقود او المناقصات التي يتم الاعلان عنها في الصحف فلدينا دائرة متخصصة وهي دائرة العقود تتولى عملية الاشراف والمتابعة على جميع العقود والمناقصات ومن دون أي قيد او حرج.

الاقتصادي | العدد (1840) السنة السابعة - الثلاثاء (6) تموز 2010

أزمة الكهرباء تعدت حاجة المستهلك الى تعطيل الصناعات الصغيرة والمتوسطة

تحقيق / ليث محمد رضا

كهرباء الازمات هي التسمية الاجدر للإشارة إلى الواقع المتردي لهذا القطاع سيما بعد تداعيات الاحداث التي أدت الى استقالة وزير الكهرباء كريم وحيد ، فهي ليست حاجة كمالية، بل أساس و ركيزة مهمة للنهضة الصناعية و ينبغي ان يكون توفرها تحصيل حاصل لكن في العراق واقع هذا الاختراع العجيب أبى إلا أن يكون عائقاً امام التنمية الاقتصادية و سبباً في تعطيل المشاريع الصناعية و بضمنها الصغيرة و المتوسطة منها التي تحرك عجلة الصناعة المحلية بما يجعلها فاعلة في الاقتصاد الوطني .

أصحاب المعانات

الصناعي (طلال محمد) صاحب مشروع حدادة يقول : نحن بحاجة ماسة للطاقة الكهربائية لكي نعمل في اوقات العمل (بالنهار) لكن الذي يحصل ان الكهرباء تكاد تكون مفقودة في النهار و اذا وجدت فيكون ذلك بالليل بعد ان ينتهي وقت العمل.

و يرى محمد ان القائمين على توفير الكهرباء غير مهتمين بالصناعيين بينما يقول الصناعي طارق صالح : نطالب بتوفير الكاز و الزيوت للصناعيين بأسعار مدعومة من الدولة لان مشكلة الكهرباء ليس لها حل يلوح في الافق ، فرئيس الوزراء نوري المالكي خرج لنا و طمأن المواطنين بأن ازمة الكهرباء لم تحل قبل سنتين، فيما اتفق الصناعي النجارمحمد هادي مع زملائه قائلاً: لوكانت الكهرباء جيدة لازداد الانتاج و لما كان الاستيراد بهذا الحجم فسابقاً كنا باليوم الواحد ننتج عشرين قطعة و كلها تباع لكن عندما جاء الاستيراد الصيني اصبحت ٦٠ قطعة لا يتم تصريفها الا بأسبوع .

و يقول الخياط محسن شنشول : الكهرباء شريك معي بالارباح باكثر من النصف و كثير من الامورمتوقفة على الكهرباء فالمكائن الصناعية دائما تعتمد على الكهرباء لذلك فعدم توفرها دفع بي الى اللجوء للمولدات الكهربائية التي تستزف أموالا طائلة للوقود و الصيانة.

و يقول الصناعي محمد ناصر صاحب مشروع المنيوم: أن عمله متلكئ بسبب واقع الكهرباء و بأنه لديه أفكاراً لتطوير عمله إلا أن الكهرباء تقف عائقاً امام تلك الافكار و يضيف: عندما أفكر في تطوير عملي و انشاء معمل المنيوم ارجع و اقول اذا كنت اعاني في توفير الكهرباء لمحل صغير فكيف سيكون الحال مع معمل؟ بينما يقول المواطن محسن عبد العالي صاحب براد لتخزين المواد الغذائية : ان صناعة تخزين المواد الغذائية تعرضت لكثير من الخسائر بسبب خذلان الكهرباء(الملعونة) على حد قوله واضاف انه يفكر جدياً الغاء المشروع و تصفيته لان ظروف العمل لم تعد كما في السابق .

تشخيص أكاديمي

جولة أجريناها بحوارات اكاديمية قمنا خلالها بعرض الموضوع على نخبة من الخبراء و الاكاديميين ، حيث كان أول المتحدثين استاذ الادارة والاقتصاد في جامعة واسط د. احمد الوائلي الذي قال لنا : ان الخلل في اداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة يؤثر سلباً على اداء مجمل الاقتصاد العراقي و تعتمد تلك المشاريع في تشغيلها على الطاقة الكهربائية التي ادى سوء واقعها الى توقف التطور الصناعي و الانتاجي فالانقطاع المستمر للطاقة الكهربائية يؤدي الى توقف عمليات الانتاج و انخفاض ساعات العمل الحقيقية مما يؤدي الى انخفاض الانتاج بشكل كبير . وأضاف: أن التأثير يظهر جلياً بأتجاهين الاول بأنخفاض عدد الوحدات المنتجة الذي سيؤدي الى انخفاض الانتاجية و تزايد كلفة الوحدة الواحدة من السلعة و بالتالي يرتفع سعر تلك الوحدة لتغطية ارتفاع التكاليف و بذلك تعجز السلعة المحلية عن منافسة السلع المستوردة ذات الكلف الاقل اما الجانب الثاني فيتعلق بأستخدام بدائل عن الطاقة الكهربائية الوطنية بأستخدام مولدات الكهرباء لتشغيل تلك المشاريع و تعويض النقص و هذا سيؤدي من جديد الى ارتفاع اسعار السلع و عدم قدرتها على المنافسة .

و اكد الوائلي : ان كل ذلك سيؤدي الى خسائر لتلك المشاريع مما يدفع للعزوف عن العمل الصناعي و الاتجاه الى ممارسة النشاط التجاري غير المنتج مما يفقد البلد القاعدة الصناعية المتوسطة و الصغيرة المطلوبة للتهيئة لقيام صناعات كبيرة و ثقيلة، كما سيفقد البلد الخبرات اللازمة في المجال الصناعي و يجعل السوق المحلية مفتوحة للسلع التجارية الرديئة و السيئة، كما ان عدم قدرة المشاريع و الصناعات المحلية على سد حاجة الطلب المحلي ادى الى تزايد الاستيراد و حصول اختلال في الميزان التجاري بزيادة الاستيرادات على الصادرات إضافة إلى تزايد حجم البطالة بشكل مخيف يعظم من مشكلات الاقتصاد العراقي المتفاقمة ، فالطاقة الكهربائية هي الشريان الرئيس لتحريك المكائن و المعدات .

بعد ذلك انتقلنا الى الخبير الصناعي الدكتور علي الفكيكي حيث قال : ان الانعكاس السلبي لواقع الطاقة على الصناعات الصغيرة و المتوسطة يبدأ من الجانب الانساني فمدير المشروع او المهندس و العامل الذي لم يأخذ كفايته من النوم بسبب انقطاع الكهرباء سينخفض أداؤه الكمي و النوعي اما من حيث المكائن و المعدات فهي تتوقف بسبب انقطاعات الطاقة الكهربائية سيما وأن هنالك صناعات كالمواد الغذائية التي هي عرضة للتلف فصناعة الالبان اذا توقفت لدقيقة واحدة تتلف الوجبة بالكامل و اضاف الفكيكي ان تكاليف التعويض بالمولدات يزيد التكلفة الامر الذي يمنع المشاريع الوطنية صغيرة و متوسطة من منافسة السلع المستوردة لان الطاقة أصبحت تشكل جزءاً مهماً من كلفة المنتوج لذلك موقفنا التنافسي بالسوق المحلية ضعيف جداً لارتفاع كلفة الطاقة بسبب وضع الطاقة الكهربائية و بعد ٢٠٠٣ كانت جملة من المشكلات يفترض أن تكون على جدول اول حكومة و دائماً وزارة الكهرباء كانت تتذرع بحجة الوقود و مشكلة تجهيزه من قبل الكويت او حتى من وزارة النفط، بينما الكثير من مستثمري القطاع الخاص منذ ٢٠٠٣ اقترحوا ان ينشئوا مصافي و كان هذا افضل بكثير من تصدير النفط لانه يزيد القيمة المضافة المحلية على الصادرات وكثير من الدول لاتصدر المواد الاولية و المعادن، بل تقوم بتصنيعه محلياً فكان يفترض بوزارة النفط ان تشجع هكذا توجه لكنها وقفت حجر عثرة و سداً منيعاً ضد إقامة مصافٍ للقطاع الخاص في حين

> **قال الخبير الاقتصادي د.احمد الوزان :الطاقة الكهربائية مهمة جداً لتسيير عجلة الصناعة و المشاريع المتوسطة و الصغيرة و توفيرها يعتبر دعماً غير مباشر من الدولة فأنا لست مع الدعم المباشر و اهم واجبات الدولة في ظل اقتصاد السوق المقر بالعراق دستورياً البنى التحتية فمنطقياً الحكومة تتحمل عبء الخلل الكبير الذي ينعكس على تشغيل العمال و قدرة المشاريع على التطور و النمو لتتحول الى مشاريع كبيرة و الطاقة موضوع خطر على الحكومة ان تلتفت له.**

كانت تعطي للاردن بسعر ٢٠٪ الى ٢٥٪ بترول خام .

و تابع الفكيكي :بحسب المسح الذي قامت به المنظمة العربية للتنمية الصناعية في عام ١٩٨٥ لحاجة الطاقة الكهربائية في جميع البلدان العربية لغاية عام ٢٠٢٥ فالعراق في عام ٢٠١٠ يحتاج ٢٠ الف ميكا واط من الطاقة الكهربائية و كان يفترض بعد ٢٠٠٣ التعجيل بالعمل على توفير الطاقة الكهربائية و السماح للقطاع الخاص بأنشاء مصافي لتوفير الوقود و هناك مصارف تعطي قروضاً ميسرة و بأمكانهم ان يتجهوا لنا لكي نوجهم توجيهاً علمياً بعيداً عن التسييس .

بعد ذلك تحدثنا للدكتورة نضال محمد رضا استاذة الكلف الاقتصادية التي قالت: ان انقطاع التيار الكهربائي يعني توقف المصنع و التوقف يعني ان الكلف الرأسمالية ستزداد لاننا نمنح للعاملين أجوراً عن وقت بلا انتاج لان توقف المكائن يعني توقف العمل و هذا يعني اننا نتحمل تكاليف اقتصادية غير حقيقية .

وحين قابلنا المحلل الاقتصادي الدكتور نزار البلداوي قال : الكهرباء هي المحرك الاساسي للمشاريع فكل المحال حتى البسيطة منها الان تتحمل كلفاً للطاقة الكهربائية من خلال مولدة للمحل و البيت لذلك فلو تتوفر الطاقة الكهربائية بشكل كامل مع رفع التكلفة فأن المواطن سيرضى بشرط ان تتوفر الكهرباء بشكل متواصل و اضاف ان توفر الطاقة الكهربائية سيؤدي إلى انخفاض الأسعار بشكل عام بزيادة الانتاج و من جانب اخر ستجنبنا المليارات التي يخسرها العراق بسبب تلف المواد الغذائية التي تشكل عبئاً اقتصادياً، فالمواد الغذائية بشكل عام يتطلب الحفاظ عليها من التلف توفر الطاقة الكهربائية .

و قال الخبير الاقتصادي د.احمد الوزان :الطاقة الكهربائية مهمة جداً لتسيير عجلة الصناعة و المشاريع المتوسطة و الصغيرة و توفيرها يعتبر دعماً غير مباشر من الدولة فأنا لست مع الدعم المباشر و اهم واجبات الدولة في ظل اقتصاد السوق المقر بالعراق دستورياً البنى التحتية فمنطقيا الحكومة تتحمل عبء الخلل الكبير الذي ينعكس على تشغيل العمال و قدرة المشاريع على التطور و النمو لتتحول الى مشاريع كبيرة و الطاقة موضوع خطر على الحكومة ان تلتفت له.

حجم حاجة الصناعات المتوسطة والصغيرة

من اجل الحصول على احصائية بمقدار الطاقة التي تحتاجها الصناعات المتوسطة و الصغيرة توجهنا إلى اتحاد الصناعات العراقي فكان الرد على لسان رئيس

الاتحاد نزار الوائلي : نحن لا نمتلك قاعدة بيانات دقيقة عن حاجة الصناعات المتوسطة و الصغيرة من الطاقة الكهربائية بسبب توقف المشاريع منذ تسعينيات القرن الماضي لكن نقول ان المشاريع المتوسطة و الصغيرة لا تحتاج مقداراً كبيراً من الطاقة كما تحتاجه المشاريع الكبرى فالطاقة التي يحتاجها مشروع كبير من المشاريع المتوقفة عن العمل ايضاً كافية لتغطية كل المشاريع الصغيرة و المتوسطة .

واضاف الوائلي : ان وزارة الكهرباء لم تضع خطة ستراتيجية صحيحة و معلنة للطاقة الكهربائية و انما منذ سنوات نسمع الكلام نفسه يردد والحديث نفسه سنقوم و سنعمل.. و تابع رئيس اتحاد الصناعات لدينا دراسات عدة يمكن العمل بها ويمكن ان تعالج هذا المرفق المهم لكن لا احد يعمل بها و الدراسات تشمل الكلف و السقف الزمني الذي ينبغي ان لا يتجاوز اكثر من ثمانية عشر شهراً الى اربعة و عشرين شهراً يمكن اعادة الطاقة الكهربائية الى ما كانت عليه قبل ٢٠٠٣ و حتى قبل ١٩٩٠ .

وبخصوص احصائية خاصة بالصناعات المتوسطة و الصغيرة قال الخبير د. علي الفكيكي : ليس من احصائية لحاجة الصناعات المتوسطة و الصغيرة فـ ٩٠٪ منها متوقفة لعدم القدرة على المنافسة بسبب تخلف المكائن و ثم الكهرباء كمشكلة اضافية لاسباب تدهور الطاقة .

واقترح الفكيكي بهذا الاتجاه :ان يتم في المناطق الصناعية وضع مولدات خاصة بتلك المناطق و كل منطقة صناعية بها مايقدر بأربعين الى مئة ميكا واط فعلينا ان نضع محطة خاصة لكل منطقة صناعية فلدينا منطقة في كردستان و في بغداد و ابو غريب و النهروان و الدورة و في البصرة و انا لدي تجربة عمل في السعودية سنة ١٩٧٢ و ضعنا للمناطق الصناعية للرياض و جدة و الدمام كل محطتها الكهربائية الخاصة بها فالمفروض الدولة لا تعتمد على الشبكة العامة فقط و انما تضع مولدات خاصة للمناطق الصناعية و هي معروفة تلك المناطق التي تتركز بها الصناعات الصغيرة و المتوسطة و هذا الحل كان يفترض بالدولة ان تقوم بها وبأمكانها ان تقترض اذا لا تملك المال.

الكهرباء و الصناعة

توجهنا للمسؤولين عن الصناعة بشكل عام فطرحنا الموضوع على وكيل وزارة الصناعة و المعادن لشؤون الانشطة المركزية مكي الديراوي الذي قال لنا: ان واقع الطاقة الكهربائية سيئ جداً بحيث أنها لا توفر الحاجة الاعتيادية لاستخدام المواطن فكيف لها ان توفر حاجة الصناعات الصغيرة و المتوسطة .

وأضاف: ان مسألة الكهرباء باتت هماً اقتصادياً عاماً للعراقيين و وزارة الكهرباء هي المسؤولة و تابع ان شركاتنا في وزارة الصناعة تخسر بسبب عدم توفر الكهرباء و هي مقبلة على تمويل ذاتي مع تحملها للرواتب الضخمة التي اقرتها الحكومة الاتحادية .

بعد ذلك تحدثنا إلى مدير عام الشركة العامة للتنمية الصناعية عباس نصر الله الذي قال:أن انقطاع التيار الكهربائي سبب رئيسي لتدهور الصناعات المتوسطة و الصغيرة و القطاع الصناعي بشقيه العام و الخاص تضرر بعد ٢٠٠٣ بشكل كبير من انقطاع الخدمات عن المجمعات الصناعية و بضمنها الكهرباء و التدفق العشوائي للسلع من دول الجوار عن طريق الاستيراد غير المنضبط الأمر الذي اضر بالقطاع الصناعي ، وحين انتقلنا لرئيس اتحاد الصناعات العراقي نزار الوائلي قال : ان الطاقة الكهربائية هي العصب الذي يشغل المشاريع الصناعية سيما المتوسطة و الصغيرة منها التي ترفد السوق المحلية بالإنتاج وهي لا تقتصر على مراكز المدن فحسب، بل أيضاً في الأقضية و النواحي فعدم توفير الطاقة هو الذي اوقف هذه المشاريع عن العمل و من ثم عن الانتاج و ادى لشحة الانتاج في السوق و اغراق السوق بالسلع الاجنبية فهذه المشاكل كلها ترجع لموضوع الطاقة التي تمثل العصب الذي يحرك الصناعة لذلك فهذه مشكلة يعاني منها الصناعيون حتى لو توفرت كل القدرات الاخرى للعمل و الانتاج لكن من دون كهرباء تتوقف العجلة نهائياً.

الاقتصادي | العدد (1840)السنة السابعة -الثلاثاء (6) تموز 2010

إندماج الشركات والممارسات التجارية المحظورة في قانون المنافسة ومنع الإحتكار لسنة ٢٠١٠

د. محسن علي حسن

يعتبر العراق متأخراً جداً في مسار سياسة الاحتكار، إذ يأتي بعد (١٢٠ عاما) منذ أول تشريع صدر في الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد (٦٢ عاماً) من أول تشريع صدر في بريطانيا . ففي ٢٠١٠/١/١٢ صادق مجلس النواب على قانون المنافسة ومنع الاحتكار وهو اول تشريع يستند على المفاهيم العلمية الحديثة في النظرية الاقتصادية وعلى تجارب بعض الدول المتقدمة مع الأخذ بعين الحسبان خصوصية الأوضاع الاقتصادية والسياسية الراهنة في العراق والإمكانات الإدارية والفنية والخبرات المتيسرة فيه.

تشريعات منع الإحتكار في العراق

مرّ الاقتصاد العراقي بفترات عصيبة منذالسنوات الاولى لتأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١، وازدادت الأوضاع الاقتصادية سوءاً بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩. ورغم ان العراق لم يكن مشاركاً في الحرب بصورة مباشرة إلا انه لم يكن بمنأى عن تأثيراتها حيث تدهورت الصادرات وتعثرت الاستيرادات وانعكس ذلك على ارتفاع اسعار المواد الغذائية والحاجات الاساسية ما اضطر الحكومة الى اصدار مرسوم تنظيم الحياة الاقتصادية خلال الازمة الدولية رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٩.

وبسبب أحداث حركة مايس وما رافقها من ازمة مالية حادة واستمرار ارتفاع الاسعار واضطراب الاسواق قامت الحكومة بتشريع قانون منع الاحتكار رقم ٧٣ لسنة ١٩٤١،ولم يمض سوى عام واحد حتى اعلن العراق الحرب على دول المحور الثلاث بعد اتهامها بالتدخل في الشأن العراقي وضلوعها بدعم الحركة مما جعل الوضع السياسي والاقتصادي اكثر تعقيداً.وقد اتخذت الحكومة إجراءات عدة للسيطرة على الاسعار وتوفير الحاجات الضرورية ومنها اصدار قانون تنظيم الحياة الاقتصادية رقم ١١ لسنة ١٩٤٢الذي الغى المرسوم والقانون السابقين ثم أعقب ذلك صدور قانون تنظيم الحياة الاقتصادية رقم ٤١لسنة١٩٤٣الذي ظل نافذاً لثلاثة عقود حتى تم الغاؤه بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٠.

وفي أعقاب احتلال الكويت اصدر مجلس قيادة الثورة قراره المرقم ٣١٥في ١٩٩٠/٨/١١ الذي اعتبر احتكار المواد الغذائية لأغراض تجارية جريمة وعملاً تخريبياً يمس كيان الأمن الوطني والقومي وفرض عقوبة الاعدام ومصادرة الاموال المنقولة وغير المنقولة على المشمولين باحكامه.وقد تبع ذلك صدور القرارين رقم ٣٦٥ في ١٩٩٠/٩/٥ ورقم ٤٤٢ في ١٩٩٠/١٢/١ اللذين نصّا على فرض عقوبات شديدة ايضاً.

وكانت الحكومة قبل صدور تلك القرارات قد امرت بتاريخ ١٩٩٠/٦/١٣بتشكيل لجنة من كبار موظفي ديوان الرقابة المالية ووزارات التجارة والصناعة والمالية والتخطيط لدراسة مشروع قانون لمنع الاحتكار في الاقتصاد العراقي على ان تستفيد اللجنة من التشريعات النافذة والتوسع فيها ومن تجارب الدول الاخرى ، غير ان المشروع توقف بعد مناقشات واجتماعات عدة في مجلس شورى الدولة ولم ير النور بسبب الاوضاع السياسية السائدة آنذاك ، وقد يكون لقرارات مجلس قيادة الثورة مارة الذكر السبب المباشر في صرف النظر عن المشروع .

ويتضح من السرد التاريخي للتشريعات العراقية المتعلقة بمنع الاحتكار ان اجراءات الحكومة كانت تقتصر على التعامل مع الممارسات التجارية التي تعدها ضارة بالمجتمع .وكان تخزين المواد من قبل التجار هو الشغل الشاغل لتلك التشريعات . وحيث ان المفاهيم التي تضمنتها القوانين والقرارات المذكورة آنفاً مثل (الاحتكار) او(الاضرار بالمجتمع) وما شابه ذلك لم تكن محددة بما فيه الكفاية، لذا فان سياسة الحكومة نحو المنافسة والاحتكار كانت بحاجة الى اهداف معرفة بشكل جيد، كما ان قراراتها سواء في هذا الحقل او في الحقول الاخرى من السلوك التجاري كانت في الغالب مبنية على تقديرات سياسية .

قانون المنافسة ومنع الاحتكار لسنة ٢٠١٠

يعتبر العراق متأخراً جداً في مسار سياسة الاحتكار، إذ يأتي بعد (١٢٠ عاما) منذ أول تشريع صدر في الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد (٦٢ عاماً) من أول تشريع صدر في بريطانيا . ففي ٢٠١٠/١/١٢ صادق مجلس النواب على قانون المنافسة ومنع الاحتكار وهو اول تشريع يستند على المفاهيم العلمية الحديثة في النظرية الاقتصادية وعلى تجارب بعض الدول المتقدمة مع الأخذ بعين الحسبان خصوصية الأوضاع الاقتصادية والسياسية الراهنة في العراق والإمكانات الإدارية والفنية والخبرات المتيسرة فيه.

ويهدف القانون الى تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الضارة بالمجتمع التي يقوم بها المستثمرون او المنتجون او المسوقون او غيرهم في جميع النشاطات الاقتصادية، كما ان الأسباب الموجبة لتشريع القانون تؤكد على اهمية المنافسة ومنع الاحتكار في خلق حافز لتخفيض الكلفة والسعر وتحسين الجودة بالنسبة للسلع والخدمات المعروضة في السوق ما يؤدي الى تشجيع القطاعات الخاص والعام والمختلط وتطويرها دعماً للاقتصاد الوطني وحسن الانسيابية للسلع والخدمات، وهذا يعني ان هناك ادلة لدى السلطات الحكومية بأن الممارسات الجماعية المقيدة (بكسر الياء والدال) كانت منتشرة في الاقتصاد العراقي ما يستوجب اصدار تشريع خاص يهدف الى الحد من مثل تلك الترتيبات .

ولتحقيق تلك الاهداف ومتابعتها فقد حدد القانون بوضوح آليات التنفيذ ومنها قيام مجلس القضاء الاعلى بتشكيل محاكم من قضاة ذوي خبرة ومعرفة للنظر في النزاعات الناشئة عن حماية المستهلك والمنافسة ومنع الاحتكار وقضايا الشركات والاتفاقيات التي تحال اليها،على أن أهم الآليات التي نص عليها القانون هو تشكيل (مجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار) الذي يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والاداري، وكانت هذه النقطة بالذات مثار نقاش عميق في اللجنة الاقتصادية بمجلس النواب، وبينما كانت مسودة المشروع المقدمة من الحكومة تنص على تشكيل لجنة برئاسة وزير التجارة تتولى مهمة دراسة المسائل المتعلقة بتطبيق القانون ووضع المهام الخطيرة كالتحري واجراء التحقيقات والاحالة الى المحاكم وغيرها تحت مسؤولية دائرة صغيرة تابعة لوزارة الصناعة والمعادن، اصرت اللجنة الاقتصادية على إناطة جميع المهام بالمجلس. ويرأس المجلس شخص متفرغ بدرجة وكيل وزارة له خبرة كافية في شؤون السوق والامور المتعلقة بالمنافسة ومنع الاحتكار وتطبيقاتها القانونية، اما اعضاء المجلس فعددهم ثمانية نصفهم يمثلون كلاً من وزارات الصناعة والتجارة والاتصالات والجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية ، وأما النصف الثاني فيمثلون المنظمات غير الحكومية وهي كل من اتحاد الغرف التجارية والصناعية واتحاد الصناعات العراقي ومجلس حماية المستهلك ونقابة المحاسبين والمدققين العراقيين، وهذا يعني ان اللجنة كانت ترغب بتوسيع مشاركة القطاع الخاص وابعاد المجلس قدر الامكان عن تأثيرات الحكومة ومؤسساتها، ويخول المجلس من بين مهام اخرى مسؤولية التحري والتحقيق والابلاغ عن اوضاع الاحتكار سواء في القطاع الخاص او العام ومطلوب منه تحديد فيما اذا كان هناك نوع من الاحتكار او الممارسات التجارية التي لا تصب في المصلحة العامة.

وعلى العموم فان اللجنة الاقتصادية قامت بأجراء تعديلات بالغة الأهمية على مسودة المشروع بحيث ان النسخة التي عرضت على مجلس النواب كانت مختلفة تماما من حيث الجوهر عن المسودة التي اعدتها وزارة الصناعة والمعادن، وفي حقيقة الامر ان كل ما فعلته اللجنة بمشروع الحكومة انها وجدته واقفاً على رأسه فأوقفته على قدميه، ويبدو ان معظم التعديلات الجوهرية التي اجرتها اللجنة تركزت على وجه الخصوص في الفصل الثالث وهو العمود الفقري للقانون . وفي ما يلي تعليقات على اهم على ماورد فيه :

١- الاندماج وتعريف الإحتكار

ظهرت ثلاثة انواع من الاندماجات من خلال تطبيقات البلدان الصناعية وهي الاندماج الافقي والاندماج العمودي والاندماج الخليط، فالاندماج الأفقي يكون بين المتنافسين في السوق نفسها ويؤدي الى زيادة التركز في السوق (اي حصة المعروض تكون بيد عدد قليل من المجهزين الكبار)، بينما الاندماج العمودي يكون بين الزبون والمجهز، وهذا النوع يهدد المنافسة ويقود الى صفقات متواطئة . ويحصل ذلك عندما يستحوذ المنتج على شركة مجهزة للمواد الاولية سواء له ام لمنافسيه وبالتالي بأ ستطاعته السيطرة على منافذ البيع سواء لمنتجاته ام لمنتجات منافسيه .

اما الاندماج الخليط فهو الاندماج الناتج عن تجمع شركات مختلفة، ويحصل هذا النوع عندما لا تكون هناك رابطة بين الاطراف لا افقية ولاعمودية مثلاً شركة حديد وصلب او كيماوية تشتري شركة نفطية او شركة لديها خطوط عدة من النشاط الاقتصادي تضيف اليها خدمات مثل الفنادق او تأجير السيارات،غالباً ما تكون المكاسب الناشئة عن هذا الاندماج مالية وادارية وقد تنجم خسائر في الكفاءة بسبب تعقيد العمليات الخاضعة لسيطرة واحدة . وربما تتضرر المنافسة في الحالة التي تكون فيها الشركة المتكونة من هذا الاندماج بفضل حجمها ، مقبولة كقائد للسعر في سوق معينة او انها تتخذ وضعاً احتكارياً في تلك السوق بصفة مؤقتة .

وقد اخذت تلك الموضوعات حيزاً واسعاً من النقاش عند عرض القانون على مجلس النواب، وعقدت اللجنة الاقتصادية بدورها اجتماعات متعددة وجلسات استماع و ندوات ساهم فيها خبراء ومتخصصون وممثلو المنظمات غير الحكومية المعنية بالامر، وقد شهدت الاجتماعات اختلافات كثيرة في الرأي حتى بين اعضاء مجلس النواب، فبينما كان البعض منهم يرى ان القطاع الخاص اساساً هو متنافس بطبيعته وانه لمن الافضل ابعاده عن اي شكل من اشكال التدخل، كان الاغلبية منهم متفقين على ضرورة ايجاد معايير واضحة لتقييم الشركات لغرض حماية المنافسة،ولهذا وضع القانون معياراً واضحاً لتحديد المقصود بالاحتكار واعطى الصلاحية لمجلس المنافسة لتدقيق نوعين من الاندماجات التي تخلق او تقوي الاحتكار .

الاول هو حظر الاندماج بين شركتين او اكثر واية ممارسة تجارية اذا كان ذلك يؤدي الى السيطرة على ٥٠٪ او اكثر من مجموع انتاج سلعة معينة او خدمة معينة . ويغطي هذا المعيار الاندماج الافقي .

اما الثاني فهو اعتبار اي شركة منفردة او مجموعة شركات مندمجة مع بعضها بحكم المحتكر اذا كانت تسيطر على ٥٠٪ من مبيعات سلعة او خدمة معينة وربما ينطبق هذا المعيار على المبيعات في منطقة محلية معينة وليس على المستوى الوطني فقط، ويغطي هذا المعيار كلاً من الاندماجين العمودي والخليط ذلك ان حجم الشركة وقوة الاحتكار ربما يكونان متلازمين، ويبدو ان هذه المعايير من حيث النسب تختلف عما هو موجود في تطبيقات الدول الصناعية وان اختيارها يأتي مراعاة للاوضاع الاقتصادية السائدة الآن في العراق وقد يعاد النظر فيها بالمستقبل ، وكان يستحسن اعتماد معايير اخرى لكي تغطي مختلف الفعاليات كالموجودات والارباح، ولكن قد يجد مجلس المنافسة صعوبة في تحديد الحد الأعلى للموجودات او في تقرير مدى معقولية الاسعار والارباح، فقد يتمكن المحتكر من تخفيض الكلف مستفيداً من اقتصاديات الحجم ومن ممارسة البحث والتطوير بصورة مكثفة ، ولكن اهم المساوئ التي قد تنتج عن ذلك هي امكانية تحديد اسعار عالية وناتج واطىء على عكس الحالة الموجودة في سوق المنافسة وربما يكون بمقدوره أيضاً ضمان ارباح غير سوية (شاذة) في المدى البعيد بسبب العوائق على دخول شركات جديدة الى السوق .

ويخول القانون مجلس المنافسة صلاحية احالة الاحتكارات الى المحاكم المختصة، وقد تنقض هذه المحاكم قرارات المجلس وبالتالي عليه توفير وجهات نظر عريضة لحالة المنافسة في الاقتصاد، وعليه مسؤولية جمع البيانات عن هيكل السوق وسلوك الشركات التي على أساسها تتخذ المحكمة قراراتها. ومن الضروري قيام المجلس بأنشاء نظام للمعلومات الاقتصادية يكون تحت اشرافه، كما يتطلب من المجلس اصدار دليل مفصل عن الاندماج تستهدي به الشركات، وتساعد جميع هذه المعلومات المجلس على بناء تنبؤاته بأثر الاندماج على السوق في المستقبل وليس الوضع الراهن فقط وبالتالي التركيز على الاندماجات المرتقبة .

ولغرض ان تكون قرارات المجلس مبنية على تحليل علمي دقيق لتقدير النتائج فله ان يعطي الشركات مهلة مناسبة وتوقيتات زمنية قد تستغرق شهور عدة قبل اتمام عملية الاندماج، وفي اثناء هذه المهلة قد لايسمح المجلس او المحاكم ببعض الاندماجات اذا لم يتلمس المنافع المهمة لاقتصاديات الحجم او ان الاندماج ليس في

ظهرت ثلاثة انواع من الاندماجات من خلال تطبيقات البلدان الصناعية وهي الاندماج الافقي والاندماج العمودي والاندماج الخليط، فالاندماج الأفقي يكون بين المتنافسين في السوق نفسها ويؤدي الى زيادة التركز في السوق (اي حصة المعروض تكون بيد عدد قليل من المجهزين الكبار)، بينما الاندماج العمودي يكون بين الزبون والمجهز، وهذا النوع يهدد المنافسة ويقود الى صفقات متواطئة .

صالح المجتمع، وقد لا يسمح أيضاً ببعض الاندماجات اذا لم يثبت ان الشركات قادرة على تقليل الطاقة الفائضة او الهدر، وعلى العكس من ذلك قد يسمح المجلس للاندماج اذا وجد ان نشاطات احدى الشركات ، برغم انها محتكرة، إلا انها لم تكن ضد المصلحة العامة، أي أنها تحقق منافع للمجتمع لا تستطيع المنافسة على توفيرها . وتحديداً اذا وجدت من خلال النظر بسياستها السعرية انها تعرض سلعها باسعار معقولة وليس لديها ارباح شاذة .

ومن اللافت ان القانون يتحدث عن الشركات فيما يتعلق بالاندماج والاحتكار والممارسات التجارية الضارة، ويبدو من خلال النظر باهداف القانون ان المقصود جميع انواع الشركات سواء كانت مساهمة ام غيرها وكذلك المستثمرون والتجار كافراد وغيرهم،علاوة على ذلك يحدد القانون أوضاع الشركة المحتكرة اذا كانت تهيمن على نصف حصة السوق في الاقل، لكنه لم يميز بين الشركة التي تنمو من خلال التوسع الداخلي والتي قد تكون كفوءة برغم وجود بعض درجات المنافسة وبين تلك الشركة التي تنمو من خلال الاندماج لرغبتها بتخفيض الضغوط التنافسية.

٢- الممارسات التجارية المقيدة (التقييدية)

يلزم القانون جميع الشركات بتسجيل اتفاقياتها المشمولة باحكامه لدى مجلس المنافسة، وتوجد هناك حدود زمنية لتسجيل الاتفاقيات وعقوبات على عدم تسجيلها، وربما تصدر اوامر وقتية للاتفاقيات المسجلة لحين صدور القرار النهائي، ويحظر القانون اية اتفاقية او ممارسة تجارية تسبب ضرراً للمصلحة العامة.

ويتضمن القانون تحديداً على سبيل المثال لأنواع الممارسات التجارية التي تشكل اخلالاً بالمنافسة ومنع الاحتكار،فلا يسمح القانون بالاتفاقيات التي تعقد بين الشركات سواء كانت تحريرية أم شفهية،سرية أم علنية والتي يكون الغرض منها ما يلي:

١- تحديد اسعار السلع والخدمات ومنها تحديد الاسعار بأقل من كلفة الانتاج.

٢- تحديد كمية السلع وأداء الخدمات.

٣- تقاسم الاسواق على أساس المناطق الجغرافية.

٤- سلوك التواطؤ بأي شكل من الاشكال ومنها ما يتعلق بالعطاءات.

٥- التمييز السعري،أي قيام الشركة ببيع المنتج نفسه بأسعار مختلفة لأسباب لا تتعلق بالكلفة ولا مواجهة المنافسة.

٦- السلوك الذي يؤدي الى عرقلة دخول شركات جديدة الى السوق.

٧- احتكار المواد الضرورية بقصد رفع سعرها او منع انخفاضه .

٨- التعاقدات او الاتفاقيات (او العقود المربوطة) التي تنص على صفقات البيع الحصرية (اي إلزام المشتري الذي يروم شراء سلعة معينة بشراء سلعة اخرى معها).

وتسري احكام القانون ايضاً على الاتفاقيات التي تعقدها الشركات الاجنبية خارج العراق ولها امتداد داخل العراق اذا كانت لها آثار في منع او تقييد المنافسة خاصة بالنسبة لتثبيت الاسعار وتقاسم الاسواق،كما ان القانون لا تنحصر احكامه بشركات الانتاج السلعي فقط وانما تشمل الشركات العاملة بقطاع الخدمات كالنقل والاتصالات والسياحة والمنافع الترفيهية وغيرها، أما طبيعة الاتفاقيات التي يتطلب تسجيلها لدى المجلس فتشمل الاتفاقيات التي توافق فيها الاطراف على القيود بالنسبة للاسعار التي تفرضها وشروط البيع والاتفاقيات التي توافق فيها الاطراف على القيود بالنسبة لكميات وانواع السلع التي تنتج والاشخاص والمناطق التي يتم تجهيزها واتفاقيات المعلومات التي تتبادلها الاطراف بشأن الاسعار والكلف،ويقوم المجلس بالمصادقة على الاتفاقيات خلال فترة لا تتجاوز ٣٠ يوماً وله إحالة أية اتفاقية الى المحاكم اذا اعتبرت مقيدة للمنافسة، كما ان المجلس له الصلاحية باستثناء بعض الاتفاقيات التي يرى فيها مصلحة عامة خاصة الاتفاقيات التي تعقدها الشركات في مجال تبادل المعلومات اذا اقتنع بان ذلك يسهم في تسريع النمو الاقتصادي،وللمجلس أيضاً صلاحية إجراء مناقشات مع الشركات التي تكون اتفاقياتها في مرحلة التدقيق والتحري والوصول معها الى تسوية رضائية وضمانات مكتوبة بدلاًمن احالتها الى المحاكم اذا ما عبّرت تلك الشركات عن رغبتها بالتعاون والقبول بتوصيات المجلس بصورة طوعية.

ويبدو ان مجلس المنافسة يواجه مسألة بالغة التعقيد اثناء تطبيق القانون تتعلق بتحديد المقصود بالمصلحة العامة، وقد تكون التجربة البريطانية مفيدة في كيفية مواجهة المفهوم الغامض للمصلحة العامة على ارض الواقع،فالمشرع البريطاني وضع العبء على عاتق الشركات لتبرير اتفاقياتها.

وتوضيحاً لذلك ان أية اتفاقية اذا ما أريد التمسك بها وتفادي الحظر فعلى الشركات ان تبرهن ما يلي:

١- ان الاتفاقية ضرورية لحماية الجمهور من اي اذى ينتج عن استهلاك او نصب او استعمال السلعة.

٢- إن إلغاء الاتفاقية ينتج عنه خسارة لمنافع مهمة بالنسبة للجمهور.

٣- ان الاتفاقية ضرورية لمقابلة اجراءات تتخذها شركات او اشخاص ليس طرفاً بالاتفاقية من شأنها تقييد المنافسة .

٤- ان الاتفاقية ضرورية لمساعدة اطرافها للتفاوض على شروط عادلة ومعقولة مع المجهزين او المشترين الآخرين.

٥- إن إلغاء الاتفاقية يسبب آثاراً عكسية خطيرة ودائمة تنتج عنها زيادة في البطالة في المناطق التي يتركز فيها نشاطها .

٦- ان الغاء الاتفاقية يسبب خسارة في الصادرات.

وإضافة إلى المداخل المذكورة أعلاه فان المجلس يعد الاتفاقية مقبولة اذا ما اقتنع انها لا تؤدي الى تقييد المنافسة وان يقتنع بان المنافع من الاتفاقية تفوق مضارها وبعكس ذلك فان الاتفاقية تعد لاغية. ويلاحظ أن نطاق وطبيعة المداخل خاصة (١و٢) اعلاه لم يترك للمجلس خيار سوى اتخاذ قرارات عريضة بشأن كيفية قياس الكلف والمنافع المترتبة على اية اتفاقية وهذا الشرط صعب المنال لصعوبة التنبؤ بالقرارات السليمة وبالتالي فان المجلس ملزم ليس فقط بعمل تنبؤات، بل أيضاً تقييم الآثار الاقتصادية للاتفاقيات في ضوء مصالح المجاميع المختلفة واهدافها المتنافسة.

مستقبل سياسة المنافسة

منذ إعداد مشروع قانون المنافسة ومنع الاحتكار وحتى في مراحله التشريعية كان البعض من المختصين وغير المتخصصين يتساءلون عن جدوى إصداره في هذا الظرف بالذات، وليس من الصعوبة معرفة الاسباب التي تدفع هؤلاء الى التشكيك بأهمية القانون .فالاقتصاد العراقي يمر بظروف بالغة الصعوبة وهو بطبيعته بعيد جداً عن الاوضاع الاقتصادية والتركزات الصناعية في البلدان المتقدمة، بالتالي فانه يصعب تصور قيام اندماجات او اتفاقيات تجارية تقييدية من شأنها السيطرة على السوق إلا في حالات نادرة، ويتطلب القانون لتنفيذ احكامه خبرات وكفاءات رفيعة المستوى في حقول الاقتصاد والقانون والمحاسبة والاحصاء ليس من السهولة توفيرها.

وبناء على ذلك فان نجاح سياسة المنافسة المرسومة في القانون من الصعوبة التكهن به على مدى العقد المقبل وبالتالي صعوبة إثبات صحة الآثار التي تترتب على تنفيذه،ومع ذلك يمكن تلمس امل محدود في المستقبل القريب، فمجلس المنافسة هو الجهة الاولى التي تملك مسؤولية واسعة في فحص وتدقيق عيوب هيكل السوق او السلوك لطائفة واسعة من النشاطات الاقتصادية وبالتالي فان له الفرصة لإعداد ملفات مستمرة بخصوص جميع الاسواق المهمة في العراق، كما ان الجهود التي تبذل لاعداد هذه الملفات مهمة جداً بسبب ان درجة المنافسة الفعالة داخل اي سوق ربما تتغير على مدى فترات زمنية قصيرة جداً، واذا لم ينجح المجلس في اعداد تلك الملفات وتوفير نظام معلومات متكامل يسهل مهمة استخراج المعايير الضرورية فانه لن يتمكن من اتخاذ قرارات حكيمة مقترنة بسبب واضح بشأن القضايا التي تعرض عليه الامر الذي ينتج عنه تبديداً للمصادر المحدودة للمجلس . وحتى لو اتيحت تلك الفرصة للمجلس فمن غير المحتمل ان تنشأ عن القانون فوائد مهمة في الاجل القصير، ولكن من المحتمل ان يستمر شبح التخوف من التدخلات السياسية النفعية، إذ أن هناك مصالح خاصة عديدة باستمرار قوة الاحتكار يصعب على المجلس مواجهتها بفعالية والحد منها، ومن المؤكد ان الاعتبارات السياسية تلعب دوراً في التأثير على قرارات مجلس المنافسة ذات الطبيعة المهنية، فإذا عرض على المجلس اندماج او اتفاق تجاري من المتوقع ان يؤدي الى الترشيد ويزيد الكفاءة وفي الوقت نفسه يؤدي الى تقليص العمالة فبالتاكيد ان المجلس لن يسمح به في اوقات البطالة الثقيلة، وهذه الحالة قد تكون واحدة من الاسباب التي تجعل القانون بنهاية المطاف يبشر بعهد جديد لسياسة المنافسة ومنع الاحتكار والممارسات التجارية الضارة، ومهما تكن هذه السياسة فعالة ومنسجمة فإن الفرد العادي الذي سعت الأحزاب إلى استرضائه بإصدار القانون سيظل غير مكترث وينتظر النتائج.

الاقتصادي | العدد (1840) السنة السابعة - الثلاثاء (6) تموز 2010

الكهرباء .. الخطيئة الكبرى

د . عبدالحسين العنبكي

منذ منتصف السبعينيات كان مقرراً على الحكومة العراقية ان تبني كل ٥ سنوات محطة عملاقة لتوليد الكهرباء لمواجهة الطلب الناجم عن الزيادة السكانية وتغير السلوك الاستهلاكي بعد تحسن دخول الجمهور ودخول تقنيات حديثة وتعدد مجالات التدفئة والتبريد والحاسبات والتلفاز والترفيه وغيرها،إلا أن دخول العراق في معارك الطاغية منذ مطلع الثمانينيات أوقف إنشاء تلك المحطات تماماً، بل واوقف حتى صيانتها لمواجهة معدلات الاندثار ناهيك عن التدمير المستمر من خلال القصف الجوي والمعارك ومن ثم الحصار بعد غزو الكويت وما تبعه من تآكل واندثار مشاريع انتاج الكهرباء وتراجع الانتاج الى مستويات دنيا كانت تتضرر بها بالدرجة الاساس المحافظات وليس بغداد على اعتبارها مقراً لحكومة الطاغية.

الحروب والحصار جعلت دخل الفرد العراقي يتدنى الى مستويات خطيرة جعلت الطلب على الاجهزة الكهربائية يعد طلباً مؤجلاً وبعد سقوط الطاغية دخلنا في دوامة التنمية غير المتوازنة حيث يتم توزيع الدخول على اوجه الانفاق بشكل غير طبيعي فالانفاق الحكومي اندفع نحو لملمة اوصال الدولة واطفاء حرائق العنف والارهاب والانفاق الخاص اندفع نحو اشباع الطلب المؤجل لعقود خلت، فأزداد الطلب على الاجهزة الكهربائية بشكل مخيف خالقاً زيادة في الطلب على الكهرباء في ظل عرض لازال يترنح، مثلما خلق الانفاق الاهلي طلباً هستيرياً على السيارات لأشباع طلب مؤجل في ظل فوضى رفع القيود الاقتصادية وحرية التجارة فخلقت زيادة هائلة في الطلب على الوقود وهو (المدخل الرئيسي) ايضاً في انتاج الكهرباء مثلما خلقت فوضى مرورية زحامات لاتطاق لتلتقي مع مشهد قطع الكثير من الطرقات بالحواجز الكونكريتية وقوافل المسؤولين المتعطشين (لبهرجة المناصب) وزمامير مواكبهم أكثر من تعطشهم لخدمة الناس، فأضافت فوضى الشارع هماً آخر تربع على اكتاف العراقيين.

ويمكن تناول الموضوع من الزوايا الآتية:

اولا / قطع الكهرباء أكثر عنفاً من الإرهاب

لقد توصل خبراء التعذيب النفسي ان وضع الانسان تحت تأثير التشغيل والقطع المتوالي للتيار الكهربائي يعد اقسى على النفس من تأثير القصف المدفعي وفي اطار هذا المفهوم فان كل الأيدي الآثمة التي تعيق إعمار قطاع الكهرباء وتبدد الاموال المخصصة له بين المشاريع الهشة والوهمية وجيوب الفاسدين والمفسدين المستحكمة في وزارة الكهرباء وخارجها، تلك المافيات العفنة من تجار الازمات والمصائب ليس في الحكومة فقط، بل حتى اصحاب المولدات الاهلية وتجارها، اصبحوا اليوم شبكة لايمكن تفكيكها لها امتدادات تتجاوز (ادارة الملف العراقي)..ترى الى اين يتجه هذا الملف وماذا يراد له؟!

- بغياب الكهرباء تنتشر الزوايا المظلمة التي يتستر تحتها الارهابيون وقطاع الطرق واللصوص للعبث بارواح الناس ومقدراتهم .
- مئات الضحايا من مرضى الربو يفرون من جحيم الكهرباء لتحاصرهم العواصف الترابية .
- الاوبئة وضربات الشمس والمحتاجون من المرضى في المستشفيات .
- التلوث البيئي من انبعاثات المولدات الاهلية العشوائية وضوضائها تصيب الآلاف بالسرطانات والانهيارات العصبية.
- الساكنون في العمارات العالية يرتبط فيها وجود الماء بالكهرباء ومعاناة توقف المصاعد وحوادث الاحتجاز فيها عند توقفها.
- الجفون المثقلة بالنعاس لشعب مثقل باليقظة ومحروم من النوم .
- عجلة الاقتصاد المتوقفة بسبب انقطاع الكهرباء من يتحمل وزرها ومن الذي يدفع ثمنها ،حيث لدينا ١٧٠٠٠ مصنع في القطاع الخاص متوقف عن العمل وتعرض العاملون فيها الى البطالة ويؤكد اصحابها ان اكثر من نصفها يمكن ان تعمل لو توفرت الكهرباء .
- الصورة الحضارية لعاصمتنا ومدننا المتوشحة بالظلام بسبب انقطاع الكهرباء.
- طلابنا يكتبون بيد ويحركون الهواء في الاخرى في البلد الاول باحتياطي الطاقة في العالم .
- من يعوض فرحة اطفالنا بمشاهدة افلام الكارتون، ومن يعوض الابتسامة الغائبة عن شفاه الناس، ومن يزيح الغصة التي تدمي القلوب؟

من ومن ؟انهم هم المسؤولون ذاتهم من ارادوا ان ينزعوا عنا فرحة التغيير وسقوط الصنم واذنابهم من الفاسدين في نظامنا الجديد .

ثانيا / الكهرباء ورقة السخط ـ الرضى الشعبي

الكهرباء .. انقطاعها نقمة وقهر وعذاب يتسلل الى المبادئ والقييم والثوابت في صدور الناس فتهتز وترتعد ويفقد الانسان توازنه ليصل الى اخر المطاف (الهدف المرغوب) من قبل اعداء العراق واعداء التجربة الديمقراطية لدفعه الى ان يصرخ صرخته المدوية (ليحكمنا من يكون المهم نخلص من قاطعي الكهرباء ناهيك عن الخدمات الاخرى) فهي إذاً ، سلاح تدمير شامل لقلب القناعات وتغيير الولاءات وإثارة السخط وعدم الرضا ليخرج الحكام غير المرغوب بهم من قلوب ناخبيهم والخاسر الاكبر فيها شعب العراق. واعطاء الكهرباء نعمة ما بعدها نعمة يمكن ان يوفرها الحكام المرغوب بهم فور الاستلام المفترض بمعونة مريديهم من الفضاءات الدولية الاوسع .. فالكهرباء هيمنت على عقول الشعب التي تغلي تحت شمس العراق المحرقة ولهم كل الحق في ذلك، وانا شخصياً كنت اتمنى ان تكون وثبة الشعب بوقت مبكر وبأسلوب اكثر انتظاماً وأكثر اصراراً وأكثر انضباطاً لكي لا تكون ورقة الكهرباء (الجوكر) الاكثر تأثيراً في المسارات السياسية بما تهوى نفوس اعداء النظام الجديد، كما هي عودة الكهرباء (النعمة) تمثل عصى سحرية بيد نفوس اعداء النظام الجديد لتعم بمقدمهم المفترض السعادة والعيش الرغيد، هكذا هي المؤامرة الكبرى (الكهرباء ..ومشاعر الناس) وصاحب الحاجة الملحة كالكهرباء لايرى الا أشباعها من دون ان يلتفت إلى ما ينتظره من (قائد ضرورة) مفترض قادم يسعده في الامد القصير ويجرعه في الامد الطويل مرة أخرى الويل والثبور ربما لعشرات عقود قادمة، فقد نحصل على الكهرباء بوقت اسرع بعد ان يتوقف محيطنا الحنون من عرب ومسلمين عن إرسال الانتحاريين والمفخخات ليرسلوا بدلاً عنها المحطات والشبكات الكهربائية طالما زعيمهم المرغوب قد تربع على العرش الجديد وبعداً للديمقراطية الوليدة التي تقض مضاجع العروش وريثة الخلافة والحكم،ولا ضير في ذلك، المهم ان تعود لنا الكهرباء كما الماء والخدمات الصحية والتعليمية وغيرها (عيشني اليوم وموتني باجر) كما لا ضير لو ان قائدنا الضرورة الجديد اراد ان ينفس عن نرجسيته مدفوعاً بأموال (ودبكات وهوسات) العرب ليشن حروباً جديدة وقودها أبناؤنا، فثمن الكهرباء قد تعطى اليوم لبيوتات العراقيين المرهقة هو ان يصطف أبناؤهم في التجنيد الاجباري على جبهات القتال لمقارعة اعداء الامة مستقبلا ، فالخياران أحلاهما مرّ.

> **الكهرباء .. انقطاعها نقمة وقهر وعذاب يتسلل الى المبادئ والقييم والثوابت في صدور الناس فتهتز وترتعد ويفقد الانسان توازنه ليصل الى اخر المطاف (الهدف المرغوب) من قبل اعداء العراق واعداء التجربة الديمقراطية لدفعه الى ان يصرخ صرخته المدوية (ليحكمنا من يكون المهم نخلص من قاطعي الكهرباء ناهيك عن الخدمات الاخرى) فهي إذاً ، سلاح تدمير شامل لقلب القناعات وتغيير الولاءات وإثارة السخط وعدم الرضا ليخرج الحكام غير المرغوب بهم من قلوب ناخبيهم والخاسر الاكبر فيها شعب العراق .**

ثالثا /الكهرباء خطيئتنا الكبرى

خطيئتنا الكبرى في النظام الجديد هي الكهرباء، في كل سنة وعند كل خطة او موازنة انا شخصيا أضعها في اول اولويات الإنفاق الحكومي، لأني اقتصادي وأفهم جيداً ان لا ماكنة تدور ولا مشروع ينتج في كل القطاعات الاقتصادية ما لم تكن الكهرباء المدخل الاكبر فيه، عدلنا تعليمات العقود الحكومية بطلب من دولة رئيس الوزراء مراراً ومنذ عام ٢٠٠٧ وكان وزير الكهرباء رئيساً للجنة التعديلات وتم اعطاء صلاحيات الصرف التي يريدها واستثنى من الحلقات التي تأخر العمل ووضعت آليات لفتح الاعتمادات اكثر يسراً واتيحت له الاموال الطائلة لاني اعتقد ان قضية الكهرباء كما الجيش عندما يخوض حرباً مقدسة دفاعاً عن الوطن يستثنى من الحسابات الاقتصادية ، وانا شخصياً قيمت خطة الوزارة لعام ٢٠٠٦ وكان يفترض ان نصل بمستوى الانتاج في الربع الاول من عام ٢٠٠٩ الى مستوى الطلب بحيث تعطى الكهرباء للجمهور (٢٤ ساعة)، بل وهناك زيادة (ميكات عدة) وها نحن في منتصف ٢٠١٠ والكهرباء اليوم أسوأ من عام ٢٠٠٧، هنالك بالتأكيد شيء يمثل خطيئة كبرى، وهنالك استسلام لوعود كاذبة ومتكررة فالفساد وسوء الادارة ليس معشعشاً في وزارة الكهرباء فقط وانما هنالك جهات مستفيدة اخرى تمارس تمييع وتبسيط الموضوع والاسراع في ايجاد المبررات له، وفي بداية ٢٠٠٩ كتبت ورقة معنونة إلى دولة رئيس الوزراء اسميتها (اين الكهرباء ياوزارة الكهرباء؟) سوف انشرها لاحقاً تؤكد وجود فرق كبير بين ماينتج ومايصل الى الجمهور وان هنالك اجندة وراء ذلك تنفذها وزارة الكهرباء والمساندون لها بدقة وحرفية عالية فالمحطات لا يستكمل انجازها وتترك عند اللمسات الاخيرة بانتظار (قائد ضرورة) تهواه نفوس البعثيين لتكون اول مكارمه عودة الكهرباء الى الشعب المقهور ، وعلمت حينها ان الكهرباء فعلاً (مؤامرة) برغم إيماني الضعيف بنظرية المؤامرة ولكن الادلة كانت مستحكمة والمشكلة الاكبر ان الورقة لم تصل اصلاً لرئيس الوزراء فهنالك الكثير من (الفلاتر والموانع والحواشي) بعضهم يعمل كجزء من المؤامرة وهم يعلمون مايفعلون وبعضهم مغفلون يعملون بنظرية (التخادم) من دون ان يشعروا والتي وضعت للاسف امام مشورات المتخصصين اما تميع موضوعها او تعارضه او تجيره لنفسها ان لم يكن يتقاطع مع اجندتهم برغم ان القرآن الكريم يصدح ليلاً ونهاراً (وأسألوا أهل الذكر)، الامر الذي يضطرني في الكثير من المواضيع وهذامن بينها الى ان أذهب بها الى الاعلام والصحافة عسى ان تصل الى متخذي القرار الذين اصبح معظمهم اسرى لدى الحواشي المتمددين على الصلاحيات من دون ضوابط مؤسساتية لتدار الامور بالنتيجة وفق اهوائهم وامزجتهم .

العقول غير المؤمنة بالاصلاح الاقتصادي وتريد العودة الى النظام الاشتراكي المركزي الذي فشل في اعتى قلاعه انهالت عليه باللعن ذات يوم عندما طالبت بادخال القطاع الخاص الى قطاع الكهرباء وذكرت لهم ان ماركريت تاتشر اول ما بدأت الخصخصة في بريطانيا كان في هذا القطاع ، فقالوا بالمطلق ان قطاع النفط والكهرباء خط احمر لن نسمح بدخول القطاع الخاص اليه فهو سيادي وما الى ذلك لان وفق مفهومهم السيادة مرتبطة فقط بالحكومة وليس بالدولة وأبنائها، قلت مهلا كم تعطي وزارة الكهرباء ساعات تجهيز في اليوم؟فتناسوا موضوع السيادة وصرخ بعضهم ساعتين والاخر ثلاثة، بل ربما اربع ..قلت ومن اين تحصلون على الباقي؟ قالوا من المولد ..قلت إذاً قطاع الكهرباء لدينا اكثر القطاعات مخصخص بدليل ان وزارة الكهرباء بقضها وقضيضها وخبرائها ومهندسيها وارتال مسؤوليها وحماياتهم وسياراتهم ومكائنهم وابنيتهم العملاقة تنتج (٤ ساعات في اليوم) والقطاع الخاص بالفوضى والحيف والركض وراء براميل الوقود وسبل الادارة العائلية البسيطة ينتج (٢٠ ساعة في اليوم) ولازلتم تخافون على السيادة من خصخصة المخصخص فبهت المتفذلكون من انصاف المتعلمين .

وكذا الحال بالنسبة لعقول الادارة المركزية المقيتة التي غرسها الطاغية فهم يريدون ان لا يمر اي اجراء يخص الكهرباء في اقصى القرى النائية في محافظاتنا الا من خلال (كريمهم الوحيد) في بغداد مع مئات الحلقات الادارية الزائدة والمترهلة لخلق بؤر اختناق تعطي فرصا مواتية للفساد وضربوا بالدستور الذي صوت عليه الجمهور عرض الحائط وجاؤوا بأعضاء مجالس محافظات يربوا عددهم على (٧٠٠ عضو) كل منهم بدرجة مدير عام له سيارتان وخمس من الحمايات ومكاتب فاخرة من دون ان ينقلوا لهم صلاحيات ولا توصيف الامر الذي حولهم الى موظفين يدورون في محافظاتهم من اجل الواسطات والمحسوبيات و(البزنس) وهم في الغالب اسرى الخطاب المركزي ويعيشون عقدة الانفصام بين المركز والمحافظات، فلو كانت لدينا حكومات محلية فاعلة كما في اقليم كردستان ووزعت عليهم (١٧ مليار دولار) منذ ٢٠٠٥ لكنا اليوم نكتفي ذاتيا من الكهرباء لاننا سوف نرتوي من ١٥ جهداً متنافساً للمحافظات بدلا من البقاء تحت رحمة (قطارة) الوزارة المركزية!

الشعب المقهور هو الآخر يتحمل جزءاً من المشكلة لانه باختصار لم يتمرن جيدا على طبيعة دوره السياسي ولم يدرك بعد ان للديمقراطية ادوات يفترض ان تقوم بتقويم اوتوماتيكي لاداء الحكومة من خلال تدافعات الجمهور وسلامة قراراته في الاختيار ، فالنائبة الوحيدة التي حاسبت وزارة الكهرباء بشجاعة الدكتورة جنان العبيدي لم يصوت لها الجمهور في الانتخابات ونسي قضيته المحورية الكهرباء وراح يعيب عليها حركاتها الحماسية وترتيب عباءتها وصوتها العالي بوجه رجل عراقي (وزير الكهرباء)..يالها من مفارقة ان تتحول صرخة هذه السيدة الفاضلة وغيرها من الاخيار الى ثورة جماهيرية بعد اقل من سنة برغم جموع المكممين من اذناب صدام و (حبربشية) النظام الجديد، عسى ان تكون في ذلك عبرة لأداء برلماننا وحكومتنا المقبلة.

ظاهرة العملة الخشنة والناعمة

نجاة الكواز

لقد انعكست جملة التغيرات التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣ بأشكال مختلفة على المجتمع العراقي وبصورة سلبية وأتخذ الكثير من حالة الاحتلال ذريعة لكي يضعوا ضمائرهم داخل ثلاجات الموتى وشماعة الاحتلال التي لا تنتهي منذ بضع سنوات لتبرير اختلال ميزان الحياة.

الحقيقية الموضوعية التي تكشف عنها ظاهرة العملة الناعمة التي تواجه المواطن العراقي المغلوب على أمره عند الذهاب للكثير من المصارف،مثلا لسحب الأموال التي يضعها المواطن في دفتر التوفير أو لاستلام راتبه التقاعدي أو لكي يأخذ سلفة الخمسة ملايين التي منحت كهبة من هبات السياسيين إلى المواطن العراقي، وأصبحت هذه الظاهرة منتشرة بكثرة فقد شملت استلام رواتب الموظفين وبالأخص المعلمين عند صرف صك الراتب ،فأصبحوا يجدون أنفسهم أمام خيارين إما أن يأخذوا مبلغ (٢٥٠) و(١٠٠٠)دينار،ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل أن الكثير من هذه الأموال تالف وممزق ولا يمكن صرفها في السوق المحلية لشراء احتياجات القوت اليومي للعائلة العراقية وأيضا النقص في الأموال المستلمة لكي تكتمل أركان اللعبة في ظل غياب الرقيب!!

ومن الطبيعي أن تكون هذه الظاهرة مستمرة وأزلية لأنها جعلت الكثير من الموظفين في هذه المصارف يستغل المواطن العراقي والهدف هو تبديل العملة الناعمة بالعملة الخشنة،هو أحد المصطلحات السائدة في الوقت الحاضر للإشارة إلى العملة.

وأود القول في هذا الصدد إن موظفي المصارف لديهم امتيازات خاصة لا تشمل بقية الموظفين لكونهم أول من استلم السلف وخاصة سلفة المئة راتب ورواتبهم خرافية العدد مقارنة بالمعلمين وبقية الوزارات،واستلامهم راتبا أضافياً سنويا الخ من الامتيازات ولا يتركون ثغرة في الحياة إلا وجدوا سبيلاً للإفادة منها.

ولكن هذا لا يمنعهم من استغلال المواطن المعدم عند الذهاب لترويج معاملة أو لصرف الصك ألراتبي،وخاصة عند استلام سلفة البناء التي يستلمها المواطن الذي يمتلك أرضاً يرغب بإقامة دار عليها.

قد يتساءل البعض من أين يأتي هذا الكم الهائل من العملة الناعمة والمتهالكة ؟

أصبح ملحوظا بشكل واضح تعليق متداول بين المواطنين بأن بعض المدراء و الموظفين في المصارف لديهم تعامل مع شركات ومكاتب الصيرفة لاستلام تلك العملة وتبديلها بالعملة الخشنة فئتي (١٠،٠٠٠)دينار (٢٥،٠٠٠)دينار وفي النهاية استفادة الطرفين من هذا التبادل يدفع ثمنه المواطن!

بعدما وصلت الأمور إلى هذا الوضع الذي أصبح واضحا وضوح الشمس ،وأصبحنا نحتاج إلى تفسير الإحداث التي أصبحت مؤسفة على جميع الأصعدة وليس المصارف فقط،أصبحت هذه المرحلة تتسم بالصراع الحاد والمتناقض بين طرفين الأول هو المواطن والطرف الثاني هو المواطن الآخر(الموظف) قد تنتج عن هذا التفكير السلبي والمصلحة الشخصية أنماط من الشخصيات التي تعمل في الدوائر أشبه ما تكون أقرب إلى (مصاصي الدماء) لا هدف لهم سوى المادة التي لا تشبع أي إنسان اذا وضعها هدفاً لحياته .

فمن الخطأ أن نتصور بأن المواطن يجب أن يأخذ موقع المتفرج على هذا الوضع المأسوف عليه ؟

تنطوي الإجابة على هذا السؤال في إجابتين الأولى: يجب توعية المواطن بحقوقه وكيفية الحفاظ عليها عن طريق الاعلام الهادف والسليم وإقامة الندوات التي من شأنها تعليم المواطن بالمبادئ الاخلاقية لكي نقلل من هذه الظواهر فنحن بحاجة الى نهضة أخلاقية ودينية والثانية: قيام الدولة بحماية المواطن من خلال لجنة النزاهة ومكتب المفتش العام،ومحاسبة المقصرين والمستغلين لاحتياج المواطن لكي يختصر الوقت المستغرق في إنجاز المعاملات الخاصة والعامة أو عند استلام الرواتب.

استنادا لمجمل ما تقدم وبالعودة الى موضوعنا هذا نجد أن الطريق طويلة لكي يحصل المواطن على حقوقه بصورة صحيحة وأبسطها حصوله على راتبه أو تقاعده،يجب أن يكون هناك حساب وعقاب من قبل لجان نزاهة حقيقية وغير شكلية،ويجب أن يكون هناك تعاون بين مؤسسات الدولة للقضاء على هذه المسألة تعد من بين المسائل المنتشرة حاليا في المجتمع.

الاقتصادي | العدد (1840) السنة السابعة -الثلاثاء (6) تموز 2010

الصين تقطف ثمار الحرب في العراق

ترجمة: علاء خالد غزالة

يعمل فريق من المهندسين والعمال الصينيين في شركة الواحة النفطية، وقد لوثت بقع من الزيت بدلاتهم البرتقالية، بالتعاون مع نظرائهم العراقيين تحت الشمس الحارقة من اجل تحضير الارض الجرداء في جنوب شرقي بغداد للبنية التحتية اللازمة لاستخلاص ونقل السائل اللزج الذي يقبع فيه مستقبل العراق: النفط.

ينتصب علم احمر عند مدخل الشركة، وهو الفرع العراقي للشركة المملوكة للحكومة الصينية، والمسماة (المجموعة الصينية الوطنية للبترول)، ويَعد ممثلوها من الصينيين كل من يتمكن من استطلاع وجوههم: "سوف نحاول بكل ما اوتينا من قوة من اجل انجاح المشروع."

بات هناك شعور عام متزايد في عراق ما بعد الحرب يتجاوز التأمل في الكيفية التي تدفع بها تلك البلاد التي تمتلك ثالث اكبر احتياطي نفطي معروف في العالم من اجل رفع إنتاجها، انه أيضا شهادة على المدى الذي تصل اليه الصين لتأمين النفط الذي تمس حاجتها اليه لتغذية اقتصادها المتسارع في الوقت الذي لا يسد انتاجها من النفط الخام سوى جزء بسيط من الطلب عليه.

تقول امريتا سَن، المحللة النفطية لبنك باركليز كابيتول العالمي: "الأمن النفطي بالنسبة للصين، غالبا ما يكون بتجنب انقطاع التجهيز وتخفيف آثار التقلبات الشديدة في اسعار النفط ، لقد أضحى العراق هدفا واضحا لتأمين براميل النفط من اجل الاستهلاك المستقبلي."

وتبرز الصين اليوم على انها اكبر المستفيدين اقتصاديا من العراق عام ٢٠٠٣، وهي التي كانت اكثر منتقدي الحرب صراحة، وذلك بعد ان اقتنصت خمسة عقود سخية. ففي حين سَكنتْ اهتمامات الشركات الغربية في مزادات النفط العراقية الاخيرة الى حد كبير، حصلت الصين على ثلاثة عقود، غير مبالية بالمخاطر الامنية وعدم الاستقرار السياسي في البلد من اجل النفط الواعد.

لقد ترك السباق من اجل الحصول على النفط اثراً بارزاً لخطى الصين في عدد من البلدان التي بدأ غيرها في التواري عنها، سواء بسبب العنف، ام خرقها لحقوق الانسان، ام لفرض العقوبات عليها.وبنظرة اكثر شمولا الى منطقة الشرق الاوسط نجد ان الصين قد ساعدت السودان في توسيع صناعتها النفطية، وهي الامة التي يرأسها رجل مطلوب للقضاء الدولي بتهمة ارتكاب جرائم حرب، كما انها وقعّت صفقات مع ايران، التي تواجه حكومتها المتشددة عقوبات دولية للمرة الرابعة بسبب الجدل بشأن برنامجها النووي.

ونتيجة لهذه الجهود فان نصف النفط الذي تستهلكه الصين يأتي من هذه المنطقة، كما انها تفوقت على الولايات المتحدة في تعاملها مع كبرى بلدان منظمة الاوبك، المملكة العربية السعودية، حتى اضحت الصين اكبر مستوردي النفط من تلك الدولة. يذكر ان السعودية قامت بانشاء منشأة مشتركة كبرى لتكرير النفط في الصين. لكن العراق، على كل حال، يجسد افضل آمال بكين في عالم تتزايد فيه صعوبة الحصول على مصادر للنفط الخام الرخيص يعتمد عليها، وبينما يحمل التعامل مع ايران بين طياته عواقب سياسية للصين، فان العراق يمثل مخاطرة محسوبة.

إن تطبيق العقوبات على ايران يحد من الاستثمار في تلك البلاد الى حد كبير، ويمنع الشركات الغربية الكبرى من متابعة المشاريع هناك بفاعلية، وقد تؤدي جولة جديدة من العقوبات التي تنظر فيها الامم المتحدة الى توسيع هذه المحددات، ومع ذلك، فان ايران هي ثالث اكبر مورد نفطي للصين.

يقول صامويل سيزوك، المحلل النفطي في كلوبل انسايت ميد ايست: "العراق في غاية الاهمية لستراتيجة نمو الشركات الصينية، خصوصا مع ترجيح ان تواجه ايران حالة الجمود لسنوات مقبلة."

ينتج العراق، هذا البلد الذي عانى من سنوات من الاهمال والحرب والتخريب وقلة الاستثمار، قرابة ٢,٤ مليون برميل يوميا، وهو يقل كثيرا عن مستويات الانتاج في فترة ما قبل الغزو عام ٢٠٠٣، لكن المسؤولين العراقيين يقولون ان العقود التي احيلت اثناء مزادين لاستثمار حقول النفط والغاز اجريا في العام الماضي يُتوقع ان ترفع الانتاج الى اثني عشر مليون برميل في اليوم خلال مدة سبع سنين، على ان المحللين يقولون ان هذه التقديرات طموحة جدا،وعلى أية حال، فان الانتاج سوف يزيد، وسوف تلعب الصين دوراً فيه وتجني ثمار ذلك.

وبينما تشترط عقود الانتاج هذه، التي يبلغ أمدها عشرين عاما، على الشركات ان تستحصل سعرا ثابتا عن كل برميل تنتجه، فانها تتيح خيار الدفع بالنفط الخام، يُمكّن هذا الاجراء الشركات من الحصول على تجهيز مستقر وطويل الاجل من النفط، كما يمكن تمديد العقود لخمس سنوات اخرى.

إن حاجات الصين للطاقة واضحة للعيان بقدر التحديات التي تواجهها، فبينما كان العالم يعاني من اسوأ ركود اقتصادي في فترة ستة عقود، فان الاقتصاد الصيني نما بنسبة ٨,٧ بالمئة في عام ٢٠٠٩، ويتوقع صندوق النقد الدولي ان تصل نسبة النمو الى عشرة بالمئة هذا العام.

وتوصل تقرير صدر عن معهد بلاتس، وهو الفرع المتخصص بمعلومات الطاقة في مؤسسة مكغرو-هيل، ان الطلب الصيني على النفط وصل الى ٨,٤٣ مليون برميل يوميا في شهر نيسان الماضي، وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة ١٢,٧ بالمئة عن مستويات نيسان من عام ٢٠٠٩. ويشكل طلب الصين الحالي للنفط ضعف ما يمكن إنتاجه محليا.

ذهبت اربع صفقات نفطية منحتها الحكومة المركزية العراقية الى الصين، من بين اثنتي عشرة صفقة عقدت منذ عام ٢٠٠٣. لكن حكومة اقليم كردستان في الشمال، التي وقعت اكثر من عشرين عقداً مع الشركات الاجنبية، لم تمنح الا عقداً واحداً للصين.

إن عمال النفط الصينيين العاملين مع شركة الواحة، الذين يتصببون عرقاً تحت شمس العراق اللاهبة وهم يقومون بحفر الآبار ويمهدون الارض لبناء البنية التحتية في محافظة واسط الأمنة نسبياً، هم اولى علامات هذا التعاون الجديد.

وكانت الشركة قد بدأت في التنقيب جنوب شرقي بغداد قرب الحدود الايرانية في العام الماضي، لكنها واجهت مشاكل مع الفلاحين بعد تعرض محاصيلهم الى الدمار، ومن ثم تدخّل المسؤولين العراقيين بسرعة والتقوا مع رؤساء العشائر المحليين من اجل تهدئة التوترات.

تظهر تلك الحادثة عزم العراقيين على عدم ازعاج الشركات النفطية العاملة في البلاد، كما انها تفصح عن تواجد المنقبين الصينيين المتزايد في صناعة كانت حكرا على الشركات الغربية الكبرى في الماضي،غير ان تلك الشركات لم تتمكن من تقديم عروضها بالقوة التي توقعها الكثيرون، مركزين نظرهم على الحقول في الاماكن المستقرة نسبياً، حيث يكون النفط سهل الإنتاج كذلك.

ليس لدى الصينيين مثل هذه المخاوف، عيّن مسؤولو شركاتها ثلاثمئة وخمسين من الموظفين لحماية البنية التحتية النفطية، بينما يقدم العشرات غيرهم خدمات اسنادية اخرى.

يقول مايو يوليانغ مدير الانتاج الصيني في شركة الواحة: اعتقد ان البيئتين السياسية والاجتماعية جيدتان، كما ان الوضع الأمني لم يكن على درجة السوء التي كنا نتوقعها.

عن: الاسوشيتد برس

تقول امريتا سَن، المحللة النفطية لبنك باركليز كابيتول العالمي: "الأمن النفطي بالنسبة للصين، غالبا ما يكون بتجنب انقطاع التجهيز وتخفيف آثار التقلبات الشديدة في اسعار النفط ، لقد أضحى العراق هدفا واضحا لتأمين براميل النفط من اجل الاستهلاك المستقبلي."
وتبرز الصين اليوم على انها اكبر المستفيدين اقتصاديا من العراق عام ٢٠٠٣، وهي التي كانت اكثر منتقدي الحرب صراحة، وذلك بعد ان اقتنصت خمسة عقود سخية.

ترجمة / اسلام عامر

حذر الرئيس اوباما من ان الانتعاش الاقتصادي العالمي لا يزال هشاً و حث على الانفاق المستمر لدعم النمو، و ذلك في دعوة توسعية في قمة توّجت باتفاق بين الدول المتقدمة على خفض العجز السنوي في غضون ثلاث سنوات. و على الرغم من وجود اتفاق عام على وجوب تخفيض الدين الحكومي في العالم المتقدم الا ان هنالك مخاوف فيما لو سيكون القطع العميق و السريع له الاثر في ظهور شرارة ركود جديد و انخفاض في النمو. و قال الرئيس اوباما في مؤتمر صحفي في ختام قمة دول العشرين: إن قوى العالم الاقتصادية الكبرى

أوباما يحذّر من هشاشة الاقتصاد العالمي ويحث على الإنفاق

قد اتفقت على ضرورة "النمو المستدام على المدى القصير و الى الاستدامة المالية على المدى المتوسط"
وان عددا من شركائنا الاوربيين يتخذون بعض القرارات الصعبة .
واضاف اوباما:" علينا ان ندرك ان صحة نظامنا المالي في المستقبل سوف تتوقف على قدرتنا في خلق فرص العمل و النمو في الحاضر"
و تضمن تصريح المجموعة الختامي على الهدف المحدد في التقليل من العجز المالي لكن ذلك الامر يجب ان يتم تطبيقه بحذر حيث ان الحد من العجز في حاجة الى ان يكون (محسوبا) في بادئ الامر لتجنب وتيرة تضر على نحوٍ مختلف بنمو كل بلد، ذلك فضلا عن الحاجة الى ارفاق اصلاحات اخرى لتعزيز الاقتصاد.
جاء اوباما و القادة الاوربيون على وجه الخصوص الى الاجتماع بوجهات نظر مختلفة عن قوة الانتعاش العالمي الاقتصادي لكن الرئيس اوباما كان الاكثر تشاؤما من هذا الجانب.
واعطى الاعلان في اعمال الاسبوع كلَ جانبٍ ما يريد على الرغم من ان المواعيد النهائية قد تجاوزت ما كانت ادارة اوباما تفضله قبل الاجتماع.
وقبلت الادارة تلك المواعيد النهائية لتتجنب الوقوف ضد ستيفن هاربر، و هو المحافظ المالي الذي استضاف الاجتماع والوقوف ضد القوى الاقتصادية المهمة مثل المانيا.
واكد الرئيس اوباما في ملاحظاته الختامية على ان "كل بلد سيرسم خططه الفريدة الخاصة به لكن من دون اقتراف اي خطأ فنحن نتحرك في الاتجاه ذاته".
و وصف مدير ادارة صندوق النقد الدولي (دومينيك شتراوس كان) ان هدف الحد من العجز المالي هو اداة تُبَسِطُ المشكلة الى ابعد حد و قال ان الامر الذي كان اكثر اهمية للدول المنفردة هو صياغة السياسات الاقتصادية السليمة لادامة النمو و ليس التخفيض الاعمى من اجل التماشي مع هدف الاجتماع، فضلا عن تعهدها بتخفيض الميزانية السنوية بحلول عام ٢٠١٣ فقد عبرت الدول المتقدمة عن التزامها بموازنة ديونها العامة بحلول عام ٢٠١٦.
وحدد الرئيس اوباما مؤخرا اهدافا مشابهة للولايات المتحدة.
وعلى الرغم من الانقسام الظاهر بين هدف الحد من عجز الميزانية و النهج المتباطئ الذي تفضله كندا و المانيا الا ان اوباما قال انه يوجد (اتفاق عنيف) بين أطراف المجموعة بشأن الحاجة الى ايجاد موازنة سليمة مع بعض البلدان المثقلة بالكثير من الديون مثل اليونان و التي تحتاج الى الحد و القطع الفوري للعجز مع وجود البعض من الذين يدعمون الانتعاش بمستوى انفاق اعلى.
و عموما فأن البيان الختامي لمجموعة الدول العشرين يعكس توافق الآراء بخصوص ضرورة التغيير الذي يحتاجه الاقتصاد العالمي، بوجود الدول الجنوبية المثقلة بالديون و التي تروض بأطراد من عجز الحكومة المالي و موزانة فائض البلدان الغنية لتعزيز الانفاق المحلي و الطلب.
ان الاسواق الناشئة القوية مثل الصين ،وبحسب ما يقول التقرير، يجب ان تحتمي من الكساد من خلال تشجيع حكوماتها و شعوبها لانفاق المزيد و الى زيادة الاستثمار في البنية التحتية و تأسيس شبكات حماية اجتماعية افضل لاعطاء الاسر المزيد من الدخل و لتسمح لأسعار الصرف بالتقلب بحرية اكثر،و تلك كانت اشارة سلسة للسياسات الصينية المالية حيث ان الصين هي من ضمن الدول العشرين.
و التزمت الدول (ذات الفائض المتقدم) وهي دول تدير فائض تجاري كبير بالمحاولة من اجل تضييق الفجوة بين الواردات و الصادرات ،و هو مصدر قلق خاص في أوروبا، حيثما أُلقيَ اللوم على تصدير المانيا القوي في ضعف بعض الاقتصادات في اليونان و غيرها من البلدان.
لكن مبعوثي الدول العشرين قد تركوا تورنتو بالمزيد من العبء بسبب القوانين المالية العالمية التي لا تزال بانتظارهم.
و انتهت مناقشة ضريبة احد البنوك العالمية التي عُدّت في يوم من الايام من القضايا الرئيسة في المجموعة انتهت بالتزام القطاع المالي بأخذ مساهمة (عادلة) لكلفة حل الازمة المالية لكن المناقشة تركت لكل دولة ان تحدد كيف و متى يتم جمع المساهمة.
و تعهدت المجموعة ايضا بمطالبة المصارف حول العالم بحيازة (كمية أعلى بكثير) على رءوس الاموال للتصدي للصدمة المالية.
و انطلاقا من الاعتراف بالصعوبات التي ستتلقاها بعض المؤسسات فتحت المجموعة الباب لفترة انتقالية لأعطاء الشركات الضعيفة الوقت لجمع الاموال.
و تأمل مجموعة العشرين دولة بان تملك في نهاية هذا العام قواعد رأسمالية للمصارف و عدّ القادة القضيةَ عنصر اساس في الاصلاح المالي العالمي، ولكن وجدوا في اختبار لقوانين رأسمالية مصرفية مقترحة انهم قد عرضوا النمو الاقتصادي الى خطر التقويض.
و على الرغم من وجود بعض الانظمة الاقتصادية السليمة نسبيا مثل كندا الا انها مجبرة على جمع اموال جديدة كبيرة، و ذلك طبقا لما قاله مصرفيون و مسؤولون مطلعون على المسألة.
"لدينا الان التقاءً لقوتين احداهما تتمحور بشأن التأكد من عدم وجود المزيد من الازمات لكن علينا التأكد من اننا لا ندمر انظمتنا المصرفية المحلية".
هذا ما قاله هيونغ سونغ شن و هو مستشار اقتصادي رفيع المستوى في حكومة كوريا الجنوبية واضاف: "ان ما لا تريد فعله هو خنق الاقراض المصرفي".

انتهت مناقشة ضريبة احد البنوك العالمية التي عُدّت في يوم من الايام من القضايا الرئيسة في المجموعة انتهت بالتزام القطاع المالي بأخذ مساهمة (عادلة) لكلفة حل الازمة المالية لكن المناقشة تركت لكل دولة ان تحدد كيف و متى يتم جمع المساهمة.

عن / الواشنطن بوست

الاقتصادي | العدد (1840)السنة السابعة -الثلاثاء (6) تموز 2010

المرصد الاقتصادي

صناعة الدواجن في نينوى.. مقامرة غير محسوبة أم تخلف اقتصادي !!؟

الموصل/نوزت شمدين

لم تمنع حرارة الصيف اللاهبة، مربي الدواجن في نينوى من العودة الى نشاطهم مجدداً، بعد توقف معظم الحقول عن ادخال وجبات جديدة خلال الشهرين الماضيين، بسبب انخفاض سعر المنتوج المحلي، وسيطرة منتجات الدواجن المستوردة على السوق بشكل شبه مطلق، ويرى فوزي ايودي وهو صاحب حقل دواجن شمالي مدينة الموصل، أن صناعة الدواجن(التربية تحديداً)أصبحت مثل المقامرة، لأن مبالغ كبيرة تنفق على تربية قطعان الدجاج لفترة تستغرق بين ٤٠ الى ٦٠ يوماً، ولا أحد يعرف تحديداً كيف سيكون وضع السوق عند مرحلة الانتاج.

ويضيف أيودي: (المشكلة الاكبر التي يعاني منها مربو الدواجن في نينوى منذ عام ٢٠٠٣، هي التسويق، لأن المنافذ قليلة، والمربي يكون واقعا في العادة تحت رحمة المجازر التي تأخذ المنتج بالسعر الذي تحدده، وتعرضت الكثير من حقول التربية الى خسارات فادحة بسبب تدني الاسعار الناتج عن فوضى السوق وغياب الدعم الحكومي).

هاني محمد وهو مستأجر لحقل دواجن شرق الموصل، أكد ان سبب النشاط الحالي في سوق الدواجن، هو ان فترة الانتاج ستتزامن مع حلول شهر رمضان، لكنه تخوف من ان يؤدي كثرة الانتاج وعدم انتظامه الى تدنٍ في الاسعار، ما يؤدي بالنتيجة الى خسارات اخرى تلحق بحقول الدواجن، كما ان المنتج المستورد وبالرغم من كل التعليمات والقرارات التي تصدرها الجهات الرسمية، ما زال مسيطرا على السوق والخشية تكمن في ان يستمر ضخ تلك المنتجات خلال الفترة المقبلة ما يؤدي الى منافسة غير متكافئة مع المنتج المحلي باهض الكلفة.

سوق الموصل لمنتجات الدواجن، استقرت اسعار الدجاج المحلي فيه بحساب الجملة عند سقف ثلاثة آلاف دينار للكيلو غرام، ينخفض ويرتفع بشكل طفيف، في حين ان الدجاج المستورد التركي بانواعه المختلفة يتراوح سعر الطن منه بين(٢٣٠٠$ــ ٢٥٠٠$)، وبالنسبة الى بيض المائدة وللأوزان من (١٨ كغم ــ٢٦كغم) فتتراوح الاسعار بين ٢٠ ألف الى ٣٤ الف دينار، وسبب التفاوت في الاسعار بحسب تجار البيض في حي الجزائر، ليس بسبب الوزن فقط، وأنما بسبب الجودة، حيث ان ارتفاع درجات الحرارة في الصيف عادة يؤدي الى اتلاف البيض بسرعة، ويقولون ان هناك كميات كبيرة تم اتلافها ذاتيا من قبل التجار او من قبل فرق الرقابة الصحية النشطة.

بالنسبة للتجار والشركات المتخصصة بصناعة الدواجن واولياتها، فان عودة مربي الدواجن لمواصلة اعمالهم تمثل اخبارا مفرحة، لأن من شان ذلك اعادة تشغيل مشاريع المفاقس، وكذلك المجازر، وحتى العيادات البيطرية، لذا فان سعر بيض التفقيس المحلي ارتفع بشكل طفيف ليستقر نحو(٣٥)سنت، وافراخ فروج اللحم ارتفعت هي الاخرى لتصل الى (٧٠)سنت، والناتج منها من بيض التفقيس التركي وصل الى سعر(٨٠)سنت.

المتعاملون بالدجاج الحي، بدوا أكثر سعادة من غيرهم، وتوقع بعضهم ان يستمر ارتفاع الاسعار ليصل الى اعلى مستوياته منتصف شهر رمضان المقبل، ومنهم سمير وعد الله الذي قال بان اسعار الدجاج الحي حاليا في نينوى محصورة بين (٢٥٠٠ ــ٢٧٠٠)دينار، وهو يفرق بنحو ٥٠٠ دينار عن الاسعار التي كانت سائدة قبل اكثر من شهر، واشار الى انه يشتري الدجاج من قاعات التربية ويبيعها في شرقي الموصل، حيث ان الكثير من المواطنين باتوا يتجنبون شراء منتجات الدواجن المجمدة، ويفضلون الان ان يذبح الدجاج امامهم او يقوموا هم بذلك.

المواد الاولية الداخلة في صناعة العلف، بقيت الى حد ما محافظة على اسعارها، مع هبوط للبعض منها، وقد فسر امين دحام وهو تاجر مواد علفية ذلك بالقول، : (معظم المواد العلفية، لاترتبط اسعارها بالسوق المحلية، بل بالسوق العالمية، لذا فان اي تغيير يطرا على اسعارها يكون خارجياً).

اسعار الحنطة العلفية في سوق نينوى، تراوحت بين(٣٥٠ ــ٣٧٠)الف دينار، والذرة (٣٢٠$)، والصويا(٦١٠$)، والبروتين ٥٪ (١٣٠٠$)، والبروتين ٢،٥٪ (١٥٠٠$) وهذا تحديدا هبط بنحو ٤٠٠$ عن سعره السابق بسبب العرض والطلب العالمي.

المراقبون لقطاع الدواجن في نينوى، ينتقدون طريقة الادخال العشوائي لمربي الدواجن، وطالبوا بضرورة ان تكون هناك جمعية خاصة بمربي الدواجن، لكي تقوم هي بتنظيم عمليات ادخال الوجبات بحسب حاجة السوق المحلية لكي تتم المحافظة على الاسعار، وفك الاشتباك الحاصل بين المنتوج المحلي والمستورد، وأكد العديد منهم على ان النشاط الحالي لحقول الدواجن وقتي وربما سيكون بلا جدوى، للعديد من الاسباب اهمها الكهرباء، فقاعات التربية تحتاج الى مفرغات الهواء واجهزة التبريد وتشغيل مكائن العلف، وكل هذا يحتاج الى مولدات كهرباء بسبب غياب التيار الوطني، ما يعني نفقات كبيرة جدا على شراء الوقود الخاص بهذه المولدات.

واوضح المهندس الزراعي عامر تحسين ان التربية لطرح الانتاج خلال موسم معين اسلوب متخلف وقديم، واثبت فشله الذريع، ولو عول مربو الدواجن في نينوى على هذا الامر مرة اخرى، فانهم سيصابون بخيبة كبيرة، لأن هناك تجاراً أيضاً يفكرون حالياً باستيراد كمية كبيرة من لحوم الدجاج ومن مناشئ عديدة لطرحها خلال شهر رمضان، مثلما يفكر المربون بتوقيت الانتاج في ذلك الشهر، والنتيجة هي ان المنتج المستورد ذا الاسعار الأرخص سيتحكم بالسوق، ويبقى المنتج المحلي راكداً في المخازن، هذا اذا لم يبق الدجاج الحي في قاعات التربية أياماً عديدة خارج سقف الانتاج كما حدث في مناسبات عديدة سابقة.

اقتصاديات

الخطة التنموية الخمسية

■ عباس الغالبي

أعلن يوم أمس الاول عن اطلاق الخطة التنموية الخمسية للاعوام ٢٠١٠ – ٢٠١٤ في مسعى حكومي للتعامل مع الموازنات متوسطة وطويلة الامد بدلاً من الموازنات السنوية التي تعرضت بحسب تصورات الحكومة انها غير مجدية ، وتعرضت الى كثير من الارباكات والعراقيل التي جعلته غير مجدية على مستوى الواقع العملي الملموس .

ويرى كثير من المراقبين ان الخطة الخمسية قد تفضي الى هيمنة القطاع الحكومي وعودة سيطرة الدولة بشكل مركزي على حيثيات النشاط الاقتصادي بمحاوره وقطاعاته المختلفة ، مايجعل فريق المنتقدين يميلون الى الموازنات السنوية قصيرة الامد والمرفقة باصلاحات اقتصادية لهيكلية الاقتصاد الوطني ، والسعي الحثيث لتخليه من ريعيته النفطية المفرطة سعياً للانفتاح نحو مصادر دخل اخرى من غير قطاع النفط .

ولعل هذه الخطة التي اعدتها وزارة التخطيط والتعاون الانمائي منذ اكثر من عام وعقدت عدد من المؤتمرات وورش العمل في طور الاعداد والتهيئة من اجل بلورة الأفكار النهائية لهذه الخطة المتوسطة المدى ، وهي خطة تتولى الدخول في تفاصيل القطاعات الاقتصادية كافة ولاسيما الخدمية منها والمتعلقة بحياة المواطن مع اولوية لقطاع الطاقة الذي يعد المرتكز الاساس للتخصيصات المالية للمشاريع الاستثمارية مع خطة متكاملة لتفعيل القطاعات الانتاجية انطلاقا من اهميتها في الاقتصاد الوطني الذي يعاني من شلل شبه تام في القطاعين الزراعي والصناعي .

> **يرى كثير من المراقبين ان الخطة الخمسية قد تفضي الى هيمنة القطاع الحكومي وعودة سيطرة الدولة بشكل مركزي على حيثيات النشاط الاقتصادي بمحاوره وقطاعاته المختلفة ، مايجعل فريق المنتقدين يميلون الى الموازنات السنوية قصيرة الامد والمرفقة باصلاحات اقتصادية لهيكلية الاقتصاد الوطني ، والسعي الحثيث لتخليه من ريعيته النفطية المفرطة سعياً للانفتاح نحو مصادر دخل اخرى من غير قطاع النفط.**

وبضوء المخاوف التي أبداها عدد من المراقبين والاقتصاديين تتحرك عجلة الخطة التنموية الخمسية في ظل غياب الجهة التشريعية التي مازالت معطلة وغير قابلة للانعقاد بسبب المناكفات السياسية والتأخر عن تشكيل الحكومة ، حيث لانعلم اتجاهات مجلس النواب الجديد ومديات قبوله لهذه الخطة التي تخضع للمناقشة والاقرار لتوفير الغطاء القانوني والمالي لها حيث تتطلب تخصيصات استثمارية هائلة ،وقد تكون عقدة امام تنفيذها .

ومن هنا يرى المراقبون ايضاً ان توقيت اطلاق هذه الخطة قد يكون غير موفق وكان الاجدى انتظار مجلس النواب الجديد لحين انعقاده والسير بالامور نحو المسارات القانونية الصحيحة ، لان موافقة مجلس النواب المنتهية ولايته على هذه الخطة لابد ان تكون معززة بموافقة مجلس النواب وهي الفقرة الاهم في مسارات الخطة التنموية الخمسية التي لابد من ان تكون آليات تنفيذها بمستوى حماسة ودقة وكفاءة تخطيطها ، ذلك ان الجهات التنفيذية قد أثبتت المراحل السابقة هي العقبة الاهم في تنفيذ الموازنات الاستثمارية ، هذا فضلاً عن أخطبوط الفساد المالي الذي مازال مستشرياً في جسد ومفاصل الدولة العراقية وهو حمل ينوء به الاقتصاد الوطني ، مايتطلب دقة في عملية تنفيذ حيثيات هذه الخطة التي لابد من ان تكون بشكل محكم وكفوء .

ولكن لانعلم هل ان توقيت بعض النشاطات التي تحمل ابعاداً اقتصادية هي مقصودة ، ذلك ان أمراً بهذه الاهمية لايمكن ان يحدث في فترة فراغ سياسي وحكومة تصريف أعمال إلا إذا كان يحمل بعداً سياسيا، حيث ان ذلك كان مثار اهتمام المراقبين والاقتصاديين والمتابعين للشأن العراقي عامة والشأن الاقتصادي خاصة من ان هذه التوقيتات مقصودة لانها مازالت غير مكتملة الا في حالة اقرار قانون خاص بها من الجهة التشريعية المتمثلة بمجلس النواب الجديد.

abbas.abbas80@yahoo.com

طبعت بمطابع المدى للإعلام والثقافة والفنون

تحرير: عباس الغالبي | الاخراج الفني : مصطفى جعفر | التصحيح اللغوي : محمد السعدي | تصوير : سعدالله الخالدي - مهدي الخالدي

الاقتصادي